



## مجلس الأعيان

مزاكرات ومناقشات مجلس الأعيان الأردني الثامن

« العدد ٩٩ » الخميس ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ٣ أيلول سنة ١٩٦٤ م : « المجلد ٨ »

## مجلس الأعيان

الجلسة الثامنة يوم الخميس في ٣ أيلول سنة ١٩٦٤

### جداول الأعمال

صفحة

٥٥٢

« ووفق عليه »

٥٥٢

(ورفق على القانون كما ورد من مجلس النواب وإرسال الحكومة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) بشأن مشروع قانون الخيارات العامة لسنة ١٩٦٤

٥٥٨

(ورفق على القانون مع بعض التعديلات وأعيد القانون مجلس النواب)

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٦٠) بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤

٦١١

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم ينعين)

هكذا في الأصل

## مجلس الاعيان

## مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٤/٩/٣ برئاسة دولة السيد سميد المقسي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب بمعدلة السيد بهجت التلهوني .

وتغيب ببلون معذرة السادة وصفي التل، حكمت المصري ، بشير الصباغ ، حسن الكايد .

وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة :-  
هاشم الجبوسي وزير المالية ورئيس الوزراء بالوكالة ،  
سلم البخت وزير الاشغال العامة ، الدكتور امين مجح وزير الصحة ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، كامل محي الدين وزير الانشاء والتعمير ، صلاح ابو زيد وزير الاعلام ، محمد زوال العرومطي وزير الداخلية ، احمد الوزني وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، عادل الشايله وزير الاقتصاد الوطني ، خالد الحاج حسن وزير الزراعة .

## افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .  
بسم الله الرحمن الرحيم . نبحت الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

• لأجندة اوراق واردة ولا احتضارات ولا اجازات .

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .  
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

## ٢ - قرار اللجنة للقانونية رقم ١٠

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ وارجو من مقرر اللجنة معالي السيد فلاح المداحه التفضل الى المنصة لتلاوته .

## قرار رقم ١٠

المقرر : اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٢ برئاسة دولة رئيس المجلس ، وحضور المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء السادة سماحة الشيخ نديم الملاح ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد رياض المفلح ونظرت في مشروع قانون الخسائر العامة لسنة ١٩٦٤ المحال اليها من قبل دولة الرئيس ، وبعد دراسته توصي المجلس بالموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب .

واللجنة توصي المجلس بالموافقة على قرارها .

## اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : يتلى القانون مادة مادة . كما ورد من مجلس النواب حتى اذا كان لأحد أية ملاحظة يمكن ابدائها بعد تلاوة القانون .

المقرر :

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون المخابرات العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المخابرات العامة لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية دائرة يطلق عليها ( دائرة المخابرات العامة ) وتكون مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء .

المادة ٣ - تتألف دائرة المخابرات العامة من : -

أ - دائرة المباحث العامة

ب - مكتب التحقيقات السياسية

ج - عدد من الضباط وضباط الصف والافراد والاعضاء حسب الحاجة ويلقى ارتباط الفرعين المنصوص عليهما في البندين (أ) و (ب) من هذه المادة بالقوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٤ - (١) يرأس دائرة المخابرات العامة مدير عام يعين وي عزل بأرادة ملكية سامية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

(٢) يعين ضباط المخابرات بأرادة ملكية سامية بناء على تنصيب للمدير العام للمخابرات وهو القصة رئيس الوزراء .

(٣) يعين ضباط الصف والافراد والاعضاء من الدرجة الثامنة وما دونها وذوو الرواتب المقطوعة في دائرة المخابرات بقرار من المدير العام بناء على تنصيب الامين العام للتجنيد في هذه الدائرة . ويجوز تعيين اعضاء المخابرات على اختلاف رتبهم واسماء ومزية .

المادة ٥ - مع مراعاة الارتباط المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون يعتبر كاتبة اعضاء المخابرات العامة من ضباط وضباط صف والافراد من عداد القوات المسلحة الاردنية .

المادة ٦ - تسري على كافة موظفي واعضاء المخابرات الاردنية : -

أ - احكام قانون القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات والخطورات والرتب العسكرية والرواتب والتجنيد والتعيين والتصنيف والرفع والنقل والاجازات والفيصل والزيط العسكري والخاصة بالاستقالة وانهاء الخدمة والتقاعد والمسؤولية عن الاموال العامة التي في حوزتهم او التي تقع في حوزتهم .

هكذا هو الأصل



ب - احكام قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ شريطة ان يكون اعضاء المجالس العسكرية المنصوص عليها في هذا القانون من الضباط المجازين في الحقوق .  
ولهذه الاغراض جميعا يقوم رئيس الوزراء بممارسة صلاحيات وزير الدفاع ويقوم المدير العام للمخابرات بممارسة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عاها في القانونين المذكورين .

المادة ٧ - أ - في حالة ارتكاب احد موظفي واعضاء المخابرات العامة لجريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة امن الدولة حسب احكام القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته يحاكم من اسند اليه ارتكاب الجرم وجميع المشتركين والمخضين والمتدخلين معه امام المجلس العسكري لدائرة المخابرات العامة ويكون لهذا المجلس نفس الصلاحيات الممنوحة لمحكمة امن الدولة بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتعديلاته .

ب - يتولى وظائف النيابة العامة لدى هذا المجلس ضباط مجازون بالحقوق من ضباط هذه الدائرة .  
ج - مدير المخابرات فيما يتعلق بالفقرتين أ و ب جميع الصلاحيات الممنوحة للقائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة ٨ - تقوم دائرة المخابرات العامة بالمهام والعمليات الاستخبارية في سبيل امن المملكة الاردنية الهاشمية وسلامتها وبالاعمال والمهام التي يكلفها بها رئيس الوزراء بأوامر خطية وتحمل هذه الاعمال والمهام طابع السرية وعلى قوات الامن ان تساعد هذه الدائرة في ادائها لمهامها .

المادة ٩ - أ - مدير المخابرات العام هو المسؤول عن ادارة شؤون دائرة المخابرات العامة وعن حسن قيام جميع اعضائها بواجباتهم وتصدر بتوقيعه او توقيع من يخوله خطيا جميع الامور المتعلقة بسياسة المخابرات العامة والاوامر والمقررات التي لها صفة اجرائية .  
ب - تخاطب دائرة المخابرات وزارات الدولة ودوائرها المختصة مباشرة .

المادة ١٠ - أ - على مدير المخابرات العام ان يطلع رئيس الوزراء على :-  
(١) موازنة المصروفات التي يقدر انفاقها في خلال كل سنة من اجل ادماجها في الموازنة العامة للدولة بطريقة مغلقة .

(٢) التقرير السنوي بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة .  
(٣) المعلومات التي لها مناس بأمن الدولة وسلامتها .

المادة ١١ - كافة لوازم دائرة المخابرات العامة يتم شرائها واتلافها وبيع ما ليس ضروريا منها بمقتضى نظام يضعه مجلس الوزراء بموافقة الملك وتنسيب المدير العام .

المادة ١٢ - يضع مجلس الوزراء بموافقة الملك وتنسيب المدير العام الانظمة اللازمة من اجل تنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٣ - يلغى اي تشريع سابق الى المدي الذي يتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

منفصل ، نفس قانون الامن العام كان يبيع قانون الجيش ، لما انني وصار للقوات المسلحة قانون اصبح الامن العام لا يوجد له قانون في الوقت الحاضر ، القوات المسلحة لا تنصرف الى الامن العام .

السيد الهنداوي : ياسيدي الانتباه القوات المسلحة في هذا القانون ليس لها تعريف قانوني ولا يوجد في التعريف ما هو المقصود بالقوات المسلحة ، القوات عبارة عن الجيش وقوات الامن وهذه كل واحدة منها لها قانون وهنا ينطبق قانون القوات المسلحة فهنا يصير غرض ولها مضاعفات في التنفيذ الاصح ان المجلس يوضح هذه النقطة ويضع نصاً صريحاً ما هو القانون المقصود الذي سيطبق على دائرة المخابرات هل هو قانون الامن ام قانون القوات المسلحة ، ولا يوجد تفسير معقول يزيل هذا الغموض الا ان يوضع نص صريح .

وزير الداخلية : يا سيدي اعتقد ان القوات المسلحة في اي بلد في العالم ، ليس في بلدنا ، معروفه ولا يوجد اي التباس لها ، الامن العام لا يدخل في عداد القوات المسلحة ليس في بلدنا وحدها ولكن في كل بلاد العالم لذلك لا يوجد في اعتقادي مجال للالتباس مطلقاً .

السيد الهنداوي : لو سلمنا جدلاً بان القوات المسلحة هي الجيش ، هذا تفسير ، لا يستند الى نص قانوني ، يحتاج الى نص يتعلق بامور مالية ، يتعلق بالضبط والربط ، لا يكفي كلمة مجردة فليس من الاصول ان تتبع دائرة المخابرات في طبيعتها ووظيفتها الى قوانين الجيش ، دون قوانين الامن العام ، هي دائرة اقرب الى الامن العام من الجيش ، ليس كذلك قال معالي الوزير لان القوات المسلحة هي الجيش فان صبح تنطبق على هذه الدائرة قوانين الامن العام لان

الرئيس : حل لاجد ملاحظات ؟

السيد الهنداوي : دولة الرئيس

ورد في المادة السادسة ، البند - أ - ان تسري احكام قانون القوات المسلحة على موظفي هذه الدائرة ، القوات المسلحة لها اكثر من قانون الجيش له قانون والامن العام له قانون فأياماً من القوانين المقصود وينطبق على هذه الدائرة ، النقطة هنا غامضة ، اذا كان معالي مقرر اللجنة يوضحها للمجلس يكون هذا اصح .

المقرر : عنيت الفقرة - ب - ؟

السيد الهنداوي : المادة السادسة الفقرة - أ -

المقرر : احكام قانون القوات المسلحة :

السيد الهنداوي : المادة تقول : تسري على كافة موظفي واعضاء المخابرات احكام قانون القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات والمخظورات والرتب ، الجيش له قانون والامن العام له قانون او في طريقه اليها .

ثانياً تعريف قانون القوات ، على كل حال اي من القوانين هل قانون الامن ام قانون الجيش هو الذي سيطبق على هذه الدائرة ؟ هذه نقطة هامة يلزم توضيحها للمجلس قبل ان ننظر في هذا القانون .

المقرر : الامر واضح ، المادة السادسة واضحة تقول : تسري على كافة موظفي واعضاء ... الخ .

وزير الداخلية : اذا صحتم

ايضاحاً للنقطة التي اثارها معالي العين المحترم ، الامن العام غير القوات المسلحة ، والامن العام كان له قانون هو قانون القوات المسلحة لسنة ١٩٥٢ ان الذي هذا القانون الان الامن العام لا يوجد له قانون المعنى الآن بالقوات المسلحة هي قوات الجيش ، الامن العام حالياً نحن بصدد تقديم مشروع للمجلس الكريم

هكذا عند الفصل



الجيش منفصل وذو طبيعة خاصة وليست هذه القوات تعتبر من قوات الامن الداخلي التي تشمل الشرطة والدرك وغير ذلك .

الرئيس : لما كانت القوات المسلحة في يد غير ابناء هذا البلد كانت قوات الامن وقوانينها متدرجة في قوات الجيش المسلحة ، الان حسب ما ذكر معالي وزير الداخلية الحكومة في طريقها الى وضع مشروع قانون خاص للامن العام منفصل عن قانون القوات المسلحة ، وهذا ايضاً - قانون المخابرات ، انه يفصل بشكل مستقل عن الامن العام وعن القوات المسلحة ، هذا ما استنتجته .

رئيس الوزراء بالوكالة ووزير المالية : دولة الرئيس الواقع بان الان موجود لدينا قانون اسمه قانون القوات المسلحة هذا القانون اصبح الان لا يشمل - كما تفضل الزميل - لا يشمل قانون الامن العام ، قانون الامن العام في طريقه الى هذا المجلس بحيث يكون منفصلاً عن القوات المسلحة ، فلما نقول هنا تسري على كافة واعضاء المخابرات الاردنية احكام قانون القوات المسلحة ، اي القانون الموجود والذي لا يدخل فيه الامن العام اما ملاحظة معالي الاخ الكريم بخصوص انه كان يجب ان تكون مرتبطة بالامن العام وليس بالجيش اي القوات المسلحة فهذا امر يعود بطبيعة الحال الى القوات المسلحة والى قوات الامن التي رأيت ان يكون هذا الجهاز مرتبطاً بالقوات المسلحة وليس بقوات الامن العام . غير مرتبط انما ينطبق عليه قانون .

السيد المتناوي : يا سيدي

سواء اكانت اللجنة التي وردت والتي تقول احكام قانون القوات المسلحة تشمل الامن العام او الجيش بان هذا هنا يسوع من التخصيص الشرعي الذي بين الاشياء التي ترتبط بها من حيث ما اورد

واضح هذا القانون - قوله : من حيث الحقوق والواجبات والمحظورات والرتب العسكرية . . . فهو يفند واحد واحد ، وعلى هذا تشمل ، سواء كانت القوات المسلحة بما فيها الامن العام او منفصلة ومستقلة ، الشرح وارد وافي ، خصص هنا لغوي من حيث الحقوق والواجبات ، لو لم يضع هذا التخصيص لكان الباب مفتوحاً على مصراعيه ولكن ما دام قد خصص فالشروط هنا واردة تماماً .

المقرر : يا سيدي الواقع الامر واضح القانون الاخير للقوات المسلحة هو القانون المعمول به الآن والذي يطلق عليه اسم قانون القوات المسلحة لقوات الامن العام لا يوجد قانون الآن ولذلك قصبتوا في هذا التشريع ان تطبق هذه عادة بحسب قانون القوات المسلحة ، والامر واضح ولا يحتاج الى شيء ابداً .

السيد المتناوي : ما الذي يدلك على القصد ؟ عبارة وردت . . . . .

السيد نسيه : وهذا لا يمنع - تعقيباً على ملاحظة معالي المقرر - هذا لا يمنع حيثما تضع الدولة قانوناً خاصاً لقوات الامن - قانون خاص بقوات الامن - ان يعدل على هذا القانون وان تتبع دائرة المخابرات العامة في الأمور التي نصت عليها المادة السادسة فقرة - أ - الى قوات الامن ، هذا لا يمنع ، وانما في الوقت الحاضر لا نستطيع ان نشير الى قانون غير قائم القانون الوحيد القائم هو قانون القوات المسلحة ولهذا اقترحي ان يقر القانون كما ورد .

الرئيس : هل اقتنع على بك ؟

السيد المتناوي : لا يا سيدي لم اقتنع .

السيد النابلسي : لفتت نظري المادة العاشرة التي تقول .

على مدير المخابرات العام ان يطلع رئيس الوزراء على موازنة المصروفات التي يقدر مقدارها

في خلال كل سنة من اجل ادماجها في الموازنة العامة للدولة بطريقة مغلقة ، فقط . اطلع رئيس الوزراء او اخذ موافقته ، مثلاً في موازنة الجيش ، عندما ينظم رئيس اركان حرب الجيش موازنة الجيش ينظمها حيناً بالاتفاق مع وزير الدفاع ، رئيس الوزراء له رأي لا يجلس الوزراء اعتقد ان رئيس الوزراء له رأي في هذه الموازنة فهل المقصود هنا اطلع رئيس الوزراء العلم او اخذ موافقته .

المقرر : سيدي الذي اعتقده حسب النص هو اطلع رئيس الوزراء . فقط .

السيد النابلسي : للعلم فقط .

المقرر : للعلم فقط .

السيد النابلسي : اعتقد ان هذا امر على جانب كبير من الخطورة .

المقرر : تبقى مغلقة مثل موازنة الجيش .

السيد النابلسي : نعم ، نعم ، لكن رئيس الوزراء مع شخص اخر ، يعني ان لا يتأثر شخص كالتا من يكون هذا الشخص في تنظيم موازنته ، رئيس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية في الدولة ومن حقه ان يعترض على بعض اشياء وان يطلب ازالة بعض اشياء ولذلك ارى ان تضاف جملة (وبموافقة) ان يطلع عليها وان تنال هذه الموازنة موافقة رئيس الوزراء .

المقرر : الذي اعتقده انا ان موازنة القوات المسلحة كلها والتي هي ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ مليون لا تؤخذ عليها موافقة رئيس الوزراء ولا تعرض عليه .

السيد النابلسي : هذا شيء اخر .

المقرر : ولذلك لماذا . . .

السيد النابلسي : هل يمكن ان يكون الجيش

المقرر : نعم نعم لا يوجد شيء يعرض على رئيس الوزراء الا للاطلاع ، دونكم اشغلت سابقاً منصب رئيس الوزراء هل كانت تعرض عليكم .

السيد النابلسي : اي نعم كنت رئيس الوزراء وكنت قادراً ان اطلع عليها واخذ موافقتي .

رئيس الوزراء بالوكالة ووزير المالية : ياسيدي واقع الحال بان المادة العاشرة هذه والتي تنص على ان مدير المخابرات العام يطلع رئيس الوزراء على موازنة المصروفات التي يقدر انفاقها واضح تماماً من حيث انها ستندمج بالنتيجة بالموازنة العامة للدولة التي تأتي الى هذا المجلس الكريم فيوافق عليها واقع الحال يا سيدي ان القوات المسلحة في كل موازنة تأتي ، انما تضع موازنتها ، وبطبيعة الحال كانت تدرس من قبل معالي وزير المالية أياً كان ومن قبل مجلس الوزراء ولكنها تأتي بالموازنة كما تفضل معالي المقرر ، تأتي بالموازنة مغلقة وهذا من الضروري وفي كل مكان موازونات القوات المسلحة حتى والامن العام ليس مع الضروري ان تكون منفصلة في موازنة معرضة للنقاش والاخذ والعطاء .

السيد النابلسي : دولة الرئيس لم اعترض على كونها مغلقة وان تأتي برقم الى مجلس النواب ، اعترضني هو ان موقف رئيس الوزراء من هذه القضية كوقوف أي مواطن آخر يطلع عليها لا اكثر ولا اقل ، انا الذي اريد ان تنال موافقة رئيس الوزراء .

وزير الداخلية يا سيدي في الواقع وان كانت ملاحظة دولة المين وجيهة ومعتبرة في نظري الا ان الامن وجيهة عملية مدير المخابرات مربوط بدولة الرئيس ويعبر رئيسه ولا يوجد مدير المخابرات بحضارة مثل رئيس ديوان الحاشية او غيره تابعة للمجلس ولذلك اطلعه عليها يعني اخذ موافقته ، هذا من وجهة عملية ،

هكذا عند الفصل



ولا اعتقد انه يستطيع اي مدير محاربات ان يعمل شيئاً يتعلق بالوازنة يخالف رأي رئيس الوزراء ، لذلك انه يعمل شيئاً مخالفاً هذا بعيد .

السيد النابلسي : هل اعتبر هذا تفسيراً للمادة يسجل بالضبط بأن الاطلاع يعني موافقته ؟ وزير الداخلية : حتماً .

الرئيس : هذا يتوقف على شخص رئيس الوزراء وكل شيء مسجل الآن القانون تلي على حضراتكم مادة مادة فهل يوافق المجلس على كل مادة منه كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون .

٣ - قرار اللجنة المالية رقم « ٦ »

الرئيس : لدينا الآن على جدول الأعمال قرار رقم ٦ - من اللجنة المالية فارجو ان يتفضل مقرر اللجنة معالي السيد رشاد الخطيب الى المنصة لتلاوته .

المقرر : قرار رقم « ٦ »

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٩٦٤/٨/٣٠ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد رشاد الخطيب والاعضاء معالي السيد عمر منظر ومعالي السيد حكمت المصري ومعالي السيد رفيق الحسني وقد حضر عن الحكومة مدير دائرة ضريبة الدخل

ونظرت في مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤ الخالداً اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دواسته قررت توصية المجلس الكرم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ، مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - شطب عبارة ( الفلاحية أو حلو الرجل )

الواردة في الفقرة (و) البند (٢) من المادة الخامسة .  
٢ - شطب عبارة ( ويشترط في ذلك ان لا يمنع ذلك الاعفاء اذا كان الطالب قد اكمل الخامسة والعشرين من العمر ) الواردة في آخر الفقرة (ن) من البند (١) من المادة (٨) .

٣ - الاستعاضة عن كلمة ( الثالثة ) بكلمة ( الثانية ) وكلمة ( الخامسة ) بكلمة ( الرابعة ) الواردتين في الفقرة (١) من المادة (٥٧) .

٤ - الاستعاضة عن عبارة ( أو بيانات أو معلومات الخ ... ) الواردة في الفقرة (٦) من المادة (٥٧) بعبارة ( لم يدع بها امام الشخص الذي صدر عنه قرار أو أمر التقدير المستأنف ) .

٥ - الاستعاضة عن حرف ( من ) بحرف ( ما ) الواردة في اول الفقرة (٨) من المادة (٥٧) وتوصي المجلس الكرم بالموافقة على قرارها .  
اللجنة المالية

الرئيس : هل لأحد اية ملاحظة على التعديلات السيد المدادحة : دولة الرئيس .

القانون في الاصل وزع على الاعضاء الكرام وكذلك قرار اللجنة المالية الذي تلاه معالي الاخ وزع قبل مدة كافية وكل واحد منا قرأه واطلع عليه ارى ان لا يتلى مادة مادة ويسأل المجلس الكرم عن رأيه بالنسبة لقرار اللجنة المالية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟ الجميع : موافقون

الرئيس : هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : القانون بمجموعه مع تعديلات اللجنة بالرأي هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون بالضبط التي وافق عليها المجلس ، كما سينعقد الى مجلس النواب المقرر .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون ضريبة الدخل

### الفصل الأول

#### تمهيد

اسم القانون وبدء العمل به

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم ( قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك اعتباراً من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ .

#### التفسير اصطلاحات

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلست القرينة على خلاف ذلك :-

تعني لفظة ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني لفظة ( الوزير ) حيشما وزدت وزير المالية .

وتعني لفظة ( المدير ) رئيس دائرة ضريبة الدخل أو من ينيه .

وتعني عبارة ( بأمور التقدير ) اي موظف يفوض خطياً من قبل المدير لاجراء اي تقدير بمقتضى هذا القانون :

وتعني لفظة ( المكلف ) كل شخص ملزم بدفع ضريبة الدخل .

وتعني عبارة ( الدخل الخاضع للضريبة ) ما يتبقى من مجموع مبلغ الدخل الذي يجنيه اي شخص من المواد المشار اليها في المادة الخامسة بعد اجراء ما ينطبق عليه من التبريلات والاعفاءات بمقتضى هذا القانون .

وتعني لفظة ( الضريبة ) ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة ( هيئة من الاشخاص ) اية هيئة سياسية او معنوية او مدرسية واية شركة او اخوية ، او رابطة او جمعية من الاشخاص ، سواء اكانت لها صفة معنوية ام لم تكن .

هكذا في الفصل

وتعني لفظة ( شركة ) اية شركة مساهمة عامة او خاصة مؤسسة او مسجلة بمقتضى قانون الشركات المعمول به داخل المملكة او خارجها وتشمل جمعية التعاون:

وتشمل لفظة ( شخص ) اية شركة او جمعية او هيئة من الاشخاص معنوية كانت ام غير معنوية.

وتعني لفظة ( مقرر او معين ) ماهر مقرر او معين بنظام صادر بمقتضى هذا القانون .

وتعني عبارة ( فاقد الاهلية ) القاصر والمعتوه والمجنون وكل من يعتبر انه فاقد الاهلية قانونا .

وتعني عبارة ( فائدة سند الدين ) الفائدة المستحقة الدفع من اي شخص بموجب سند او صك دين من صنف الائتمان سواء اكان ذلك السند او الصك على صورة عقد رهن ام اي صك او مستند آخر يتضمن اعترافا بدين .

وتعني عبارة ( السلطة المحلية ) اي مجلس بلدي او محلي واية سلطة او هيئة اخرى ممثلة مؤلفة بمقتضى اي قانون معمول به في المملكة يجيز انشاء السلطات المحلية وتشمل اية جمعية تعاونية او هيئة اخرى تمارس مهام السلطة المحلية.

وتعني لفظة ( البناء ) البناء القائم على الارض وكل حديقة او ساحة او ارض اخرى تجاور البناء وتحيط به وتستهلك معه او اعدت للاستعمال كجزء منه سواء اكان البناء مسكونا ام غير مسكون ، « مستعملا ام غير مستعمل مستغلا او غير مستغل » .

وتعني عبارة ( البناء الصناعي ) البناء الذي استعمل او يراد استعماله لمشروع صناعي تستعمل فيه الآت ميكانيكية او متعلق به ، وتشمل الارض القائم عليها وكل حديقة او ساحة او ارض اخرى تجاور البناء او تحيط به واستعملت او يراد استعمالها معه سواء اكان البناء الصناعي مستعملا ام غير مستعمل مستغلا ام غير مستغل .

وتعني لفظة ( مقيم ) لدى تطبيقها على اي فرد من الناس : -

أ - الفرد الاردني الجنسية الذي يقيم عادة ويكون له محل إقامة دائم في المملكة اذا اقام فيها خلال السنة السابقة لسنة التقدير مدة يعتبرها بأمور التقدير معقولة ولا تتنافى مع ادعاء ذلك الفرد بأنه مقيم في المملكة .

ب - اي فرد اردني الجنسية اذا كان خلال اية مدة من السنة السابقة لسنة التقدير موظفا او مستخدما لدى حكومة المملكة او اية سلطة محلية فيها .

ج - الفرد غير الاردني الجنسية الذي يقيم في المملكة مدة او مددا يبلغ مجموعها ( ١٨٣ ) مائة وثلاثة وثلاثين يوما خلال السنة السابقة لسنة التقدير .

وتعني هذه اللفظة لدى تطبيقها على هيئة من الاشخاص اية هيئة مركزها الرئيسي في المملكة وتمارس ( بفتح الراء ) الرقابة والادارة على عملها فيها .

وتعني عبارة ( سنة التقدير ) مدة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهرا .

### الفصل الثاني

#### الادارة

##### تعيين سلطة ادارية

المادة ٣ - ١ - تؤسس دائرة يطلق عليها اسم ( دائرة ضريبة الدخل ) ترتبط بوزير المالية ويعين لها مدير ومساعدو مدير وأمورو وتقدير ومن تدعو اليهم الحاجة من الموظفين والاشخاص من اجل تطبيق هذا القانون .

٢ - يجوز للمدير أن يمارس جميع الصلاحيات المخولة للأمور التقدير بمقتضى هذا القانون .

٣ - يجوز للمدير ان يفوض اي موظف من موظفي ضريبة الدخل - الصنف الاول - خطيا بممارسة صلاحياته المنصوص عنها في هذا القانون .

##### المحافظة على الاسرار الرسمية

المادة ٤ - ١ - يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون او يكون مستخدما في تنفيذ احكامه أن يعتبر كافة المستندات والمعلومات والكشوف وقوائم التقدير التي يطلع عليها او يقوم بتدقيقها ونسخها المتعلقة بدخل او مفردات دخل اي شخص انها سرية ومكتومة وان يتداول بها على هذا الاساس .

٢ - يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون او يكون مستخدما في تنفيذ احكامه ان يقدم ويوقع تصريحا امام المدير للمحافظة على الاسرار الرسمية حسب الصيغة التي يضعها المدير .

٣ - لا يكلف الشخص المعين بمقتضى هذا القانون ، او المضطلع بتنفيذ احكامه بأن يبرز اي مستند او كشف او قائمة تقدير او نسخها في اية محكمة او بأن يفتي امام اية محكمة او بأن يبلغها أي أمر أو شيء مما يكون قد اطلع عليه في سياق اضطلاع بواجباته بمقتضى هذا القانون الا ما كان ضروريا لتنفيذ احكامه حسبما يقرره المدير في كل حالة تنشأ بمقتضى هذه الفقرة او من أجل تعقيب أي جرم يتعلق بضريبة الدخل او في سياق تعقبه ذلك الجرم .

٤ - كل من وجدت في سيارته او تحت رقابته اية مستندات او معلومات او كشوف او قوائم تقدير او نسخها تتعلق بدخل او مفردات دخل شخص من الاشخاص وبلغ او حاول تبلغ تلك الملقب ما يتم اذاعي شيء فرد في تلك المستندات او المعلومات او الكشوف او قوائم التقدير او نسخها في اي وقت لأي شخص من



( أ ) خلاف الشخص الذي يخوله القانون أو المدير تبليغها اليه .

( ب ) لأية غاية خلاف غايات هذا القانون .

يعتبر انه ارتكب جرماً « خلافاً لأحكام هذا القانون ويعاقب لدى اذاتته بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار ، أو بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بكليتا العقوبتين معاً » .

### الفصل الثالث

#### فرض الضريبة على الدخل

##### مصادر الدخل

المادة ٥ - ١ - مع مراعاة احكام هذا القانون ، تدفع ضريبة الدخل على اساس الفئة او الفئات المعينة فيما يلي لسنة التقدير التي تبتدىء في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ ولكل سنة تقدير تليها عن الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة او يجنيه منها من : -

##### العمل ( أي الحرفة ) او التجارة او المهنة او الصناعة

أ - ارباح او مكاسب أي عمل او اية حرفة او تجارة او مهنة او صناعة مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل او تلك الحرفة او المهنة او الصناعة ومن أية معاملة او صفقة منفصلة تعتبر بمثابة عمل او تجارة .

##### الاستخدام

ب - ارباح او مكاسب أية وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن او المئامة او المأكل او الإقامة ( بعد طرح المبلغ الذي دفع او الواجب دفعه كبدل إيجار او مساهمة او خلاف ذلك مقابل للسكن او المئامة او المأكل او الإقامة ، في الحالة التي لا يقدم فيها السكن او المئامة او المأكل او الإقامة مجالاً أو أية علاوة أخرى ) .

ويشترط في ذلك أن لا تدفع ضريبة دخل بمقتضى احكام هذا البند عن علاوة الاعاشة أو السفر أو الضيافة في الاحوال التالية : -

١ - فيما يتعلق بعلاوة الاعاشة أو السفر اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقتضيه ان العلاوة لم تصرف في الوجهة التي لا يسمح بتبريل عنها بموجب المادة الثانية عشرة .

٢ - وفيما يتعلق بعلاوة الضيافة ان لا يزيد مقدارها على عشرة في المائة من الراتب السنوي الاساسي ( باستثناء الرسوم او المنح او المكاسب الاخرى المتأتية من الوظيفة ) او على مائة وخمسين ديناراً ويؤخذ في ذلك اصغر المبلغين اذا ثبت

لأموار التقدير بصورة تقتضيه ان العلاوة لم تصرف في الوجهة التي لا يسمح بتبريل عنها بموجب المادة الثانية عشرة . ويشترط في ذلك أن تعتبر ارباح او مكاسب أية وظيفة جرت ممارستها في المملكة أنها تأتت أو جنت في المملكة سواء اقبضت تلك الارباح او المكاسب في المملكة أم لا .

ويشترط في ذلك أيضاً أنه اذا جرت ممارسة الوظيفة لمدة اقل من سنة تقرر الارباح والمكاسب على اساس المدة التي جرت فيها ممارسة تلك الوظيفة في المملكة .

##### السكن

ج - صافي قيمة الايجار السنوي لأية بناء أو أرض مستعملة من مالها أو بالبناء عنه أو مستعملة من مشغلها دون بدل إيجار من اجل السكن و الارفاق لا يقصد الربح او الكسب ، ويشترط في ذلك أنه اذا قدر صافي قيمة الايجار السنوي للبناء أو الأرض من اجل غايات قانون ضريبة الأبنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعمول به فيعتبر صافي قيمة الايجار السنوي المذكور أنه صافي قيمة الايجار السنوي بمقتضى القانون المذكور .

ويشترط في ذلك أيضاً أنه اذا كان صافي قيمة الايجار السنوي للبناء أو الأرض غير مقدر من اجل غايات قانون ضريبة الأبنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعمول به فيجوز لمأمور التقدير ان يقلّره :

##### الفائدة والمخصصات الخ . . . .

د - الفائدة أو المخصصات هـ

##### رواتب التقاعد الخ . . .

هـ - أي راتب تقاعد او التزام أو مساهمة :

##### بدلات الايجار الخ . . .

و - بدلات ايجارية بناء أو عرصة أو بناءة صناعية والفوائد والاعطاش وسائر الارباح الناشئة عنها . ويشترط في ذلك أنه يجوز لمأمور التقدير أن يسمح بتقسيم أي قسط كدخل على مدة عقد الايجار او على أية مدة يراها معقولة .

##### ارباح الاملاك خلاف الأبنية

ز - ارباح او مكاسب تتأتى عن ملك خلاف الأبنية والعروضات أو الأبنية الصناعية .

هكذا في الأصل

## العلامات التجارية وحقوق الطبع الخ . . . .

ح - العوض المقبوض عن أية علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق الطبع . ويشترط في ذلك أنه يجوز لأموال التقدير أن يسمح بتوزيع الدخل الذي يخضع للضريبة بمقتضى هذا البند في أية سنة من سني التقدير على مدة تزيد على سنة واحدة وفق ما يراه مناسبا .

## ارباح مصادر الدخل الأخرى

ط - ارباح أو مكاسب أي مصدر آخر غير مشمول في البند من ( أ ) الى ( ح ) من هذه المادة التي لم تستثن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمنح إعفاء بشأنها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر .

## المبالغ المحققة عن خسارة مؤمنة

٢ - أن كل مبلغ يتحقق بموجب بوليصة تأمين مقابل أية خسارة في الأرباح يؤخذ بعين الاعتبار عند التحقق من المكاسب أو الدخل .

٣ - إذا كان شخص يتعاطى في المملكة عملاً أو صناعياً أو مشروعاً أو إنتاجياً آخر تسري عليه الأحكام التالية : -

## احكام تتعلق ببيع الانتاج خارج المملكة.

أ - إذا باع ذلك الشخص بالجملة أي منتج من منتجات مشروعه خساراً للملكة أو لتسليمه خارج المملكة سواء أعقد العقد في المملكة أم في الخارج تعتبر كامل الأرباح الناجمة عن البيع دخلاً للملك الشخص متجمعاً أو متأتياً في المملكة . ويشترط في ذلك أنه إذا ظهر لأموال التقدير بصورة مقننة أن الأرباح قد زادت من جراء معالجة تلك المنتجات خارج المملكة بطريق من الطرق خلاف تصنيفها أو خلطها أو مزجها أو تنويعها أو تعبئتها أو تصريفها ، فلا تعتبر الزيادة في الربح دخلاً متجمعاً أو متأتياً في المملكة .

ب - إذا تصرف ذلك الشخص بأي منتج من منتجات المشروع خارج المملكة بأية طريقة أخرى أو استعمله أو تعامل به يعتبر الربح الذي يجلبه إذا ما قام ببيع ذلك المنتج بالجملة على أفضل وجه مريح خارج المملكة ربحاً ناجماً عن ذلك التصرف أو التعامل أو الاستعمال كما يعتبر دخلاً للملك الشخص متجمعاً أو متأتياً في المملكة .

٤ - أ - في الحالات التي يكون فيها مأمور التقدير قد سمح بتوزيع الدخل بمقتضى البند ( د ) أو ( ح ) من الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ولكن المكلف توفي أو ان الشركة المكلفة لمصرحت بالانقضاء قبل انقضاء المدة المقررة أو المرفق عليها من قبل مأمور التقدير

يضاف ذلك الجزء من الدخل الذي هو بموجب هذا التوزيع يتعلق بسنوات تلي سنة التقدير المذكورة إلى دخل المكلف في سنة التقدير التي مات خلالها أو إلى دخل الشركة في سنة التقدير التي شرعت فيها بالتصفية ولكن يجوز بناء على طلب ورة المكلف أو مأمور التركة أو مفوض الوصية أو المصفي إعادة توزيع جسيم الدخل توزيعاً جديداً على مدة تنتهي في سنة التقدير التي مات خلالها المكلف .

ب - يعتبر جميع الدخل الذي يتعلق بموجب ذلك التوزيع بالسنوات التي تلي سنة التقدير وبناء على طلب ورة المكلف دخلاً لهم في تلك السنوات حسب انصابتهم في تركة المكلف :

ويشترط في ذلك أن تقدم الضمانات التي يقتنع بها مأمور التقدير بصدد دفع الضريبة التي سيكونون خاضعين لها بموجب هذه الفقرة .

٥ - إذا تعاطى شخص غير مقيم عملاً أو مارس حرفة أو تجارة أو مهنة أو صنة غير أن جزءاً من ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصنة جرى تعاطيه أو ممارستها في المملكة تعتبر الأرباح والمكاسب أنها تأتت أو جنت في المملكة إلى المدى الذي تكون فيه الأرباح والمكاسب ناشئة مباشرة عن ذلك الجزء من العمل الذي جرى تعاطيه أو ممارستها في المملكة .

## دخل الزوجة

٦ - يعتبر دخل المرأة المتزوجة التي تعيش مع زوجها دخلاً للزوج إبقاء بقايات هذا القانون ويكون خاضعاً للضريبة باسمه لا باسمها ولا باسم وكيلها المؤمن منها . ويشترط في ذلك أنه يجوز أن يحصل من الزوجة إذا اقتضت الضرورة قسم من مجموع مبلغ الضريبة المفروضة على الزوج تكون نسبتته إلى ذلك المجموع كنسبة دخل الزوجة إلى مجموع دخل الزوجين معاً على الرغم من عدم إجراء تقدير خاص بالزوجة .

فرض الضريبة على الدخل في السنة السابقة لسنة التقدير الخ . ٥٥

المادة ٦ - ( ١ ) تفرض الضريبة وتنفى وتجي لكل سنة من سني التقدير عن الدخل الخاضع للضريبة الذي جناه الشخص في السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير وإن كان مصدر الدخل قد انقطع قبل سنة التقدير أو خلالها .

( ٢ ) عند حساب الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون يجوز زيادة أو تخفيض أي مبلغ إلى أقرب دينار .

( ٣ ) عند حسابات الضريبة على أي مكلف بمقتضى هذا القانون يجوز زيادة أو تخفيض الضريبة إلى أقرب خمسين فلساً .



جواز حساب المكاسب والارباح على أساس دخل السنة

التي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة اقفال الحسابات فيه

المادة ٧ - اذا اقتنع مأمور التقدير بأن شخصاً من الاشخاص اعتاد ان يقفل حساباته في يوم غير اليوم السابق مباشرة لسنة التقدير يجوز له أن يأذن بأن تحسب مكاسب أو أرباح ذلك الشخص إبقاء بغايات هذا القانون ، على أساس دخل السنة التي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة أن تقفل فيه حساباته من السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير .

ويشترط في ذلك أنه اذا منح هذا الاذن عن أية سنة من سني التقدير فإن الضريبة تفرض وتستوفي وتجي عن كل سنة تالية على أساس الارباح والمكاسب الحاصلة خلال سنة كاملة تنتهي في مثل ذلك التاريخ من السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير خاضعاً لذلك لأية تسوية قد يراها مأمور التقدير عادلة ومعقولة .

#### الفصل الرابع

#### الاعفاءات

المادة ٨ - (١) تعفى من الضريبة :

أ - المخصصات الرسمية التي يتقاضاها الملك .

#### السلطات المحلية

ب - دخل أية سلطة عليه بالقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرفة او تجارة او صنعة تتعاطاها او عمل تقوم به تلك السلطة المحلية .

ويشترط في ذلك أنه يجوز لوزير المالية أن يصدر امراً أو مرسوماً يقضي فيه باعفاء الدخل الذي تجنيه أية سلطة محلية من أي عمل تتعاطاها او تقوم به اذا اقتنع أن هذا الاعفاء يتفق والمصلحة العامة على ان يكون ذلك خاضعاً للشروط التي يفرضها الوزير في ذلك الأمر او المرسوم ومحصوراً في المدة المحددة فيه .

#### تقابات العمال

ج - دخل أية نقابة عمال بالقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرفة او تجارة او صنعة تتعاطاها او عمل تقوم به .

#### جمعيات التعاون

د - دخل أية جمعية تعاون بالقدر الذي يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من التعامل مع الاعضاء بما في ذلك المبالغ التي تمدها الجمعية الى اعضائها بمثابة حصص سنوية لقاء

معاملاتهم مع تلك الجمعية . ويجوز لوزير المالية أن يعفي من الضريبة الدخل الذي تجنيه أية جمعية تعاونية من التعامل مع اشخاص ليسوا من اعضائها اذا رأى أن ذلك الاعفاء يتفق والمصلحة العامة .

#### المؤسسات الدينية والخيرية والتربوية والثقافية

#### والاوقاف ذات الصبغة العامة

ه - دخل أية مؤسسة دينية او خيرية او ثقافية او تربوية ذات صبغة عامة شريطة ان لا تستغل اموالها او دخلها الا لتحقيق غاياتها واهدافها بالقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرفة او تجارة او صنعة تتعاطاها او عمل تقوم به لخارج اغراضها وغاياتها ودخل الاوقاف ذات الصبغة العامة .

#### صناديق التقاعد والادخار الخ . . الموافق عليها

و - دخل أي صندوق تقاعد او صندوق ادخار او أي صندوق آخر مماثل له يوافق عليه الوزير بتسليم من المدير بمقتضى مبادئ تقرر في نظام من جميع او بعض المصادق المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الخامسة .

#### رواتب ومخصصات الممثلين السياسيين شريطة المعاملة بالمثل

ز - الرواتب والمخصصات التي تدفع للممثلين السياسيين او لاعضاء السلك القنصلي الدائمين للبلاد الاجنبية لقاء اضطلاعهم بمناصبهم او لقاء الخدمات التي يؤدونها بصفتهم الرسمية شريطة المعاملة بالمثل .

ح - دخل الاعشى الذي يعيش من عمل يديه .

#### رواتب التقاعد التي تدفع للجرحى وللدوي العامات الخ . .

ط - راتب التقاعد التي تدفع للاشخاص الذين اصابوا بجروح وللدوي العامات لقاء ما اصابهم من جروح او عاهات من جراء الحرب او العمليات العسكرية ورواتب التقاعد التي تدفع لشخص كان يعتمد في اعالة على دخل احد افراد او ضباط القوى المسلحة الذي قتل بسبب اشتراكه في العمليات العسكرية . ورواتب التقاعد التي تدفع للاشخاص الذين اصابوا بجروح وللدوي العامات لقاء ما اصابهم من جروح او عاهات على الجرحى في القرى الامامية .

هكذا من الاصل

تعويض اعتزال الخدمة

ي - اي مبلغ مقطوع يقبض كمكافأة لدى اعتزال الخدمة او الوفاة او كتعويض مقطوع مقابل الوفاة او الاصابة بأذى .

اصحاب السفن غير المقيمين .

ك - الارباح والمكاسب التي يجنيها صاحب سفينة غير مقيم وفقاً للتعريف المحدد لهذا التعبير في المادة السابعة عشرة من هذا القانون بالقدر الذي يكون فيه ذلك الاعفاء منصوباً عليه في اتفاق معقود بين حكومة المملكة والبلاد التي ينتمي اليها صاحب السفينة غير المقيم في المملكة .

الامتيازات والاتفاقيات الحكومية

ل - الدخل الناجم من امتياز منحتة الحكومة او اتفاق عقده واعفي صراحة من الضريبة بموجب شروط ذلك الامتياز او الاتفاق .

تعاطي الزراعة وتربية الماشية الخ . .

م - الدخل الذي يتأتى لاي شخص من تعاطي الزراعة او تربية الماشية او التحريج او البستنة بما في ذلك الدخل من تحويل المواد بطريق العمل اليدوي البسيط .

الرسوم الجامعية التي يدفعها طالب في جامعة من دخل الوظيفة الخ . .

ن - دخل طالب في جامعة او في معهد للدراسة العالية يوافق عليه المدير ، من ارباح او مكاسب ايقوظيفة من المصدر المذكور في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة الخامسة بالقدر الذي يكون فيه صرف تلك الارباح او المكاسب بمثابة دفعات للرسوم الجامعية او شراء الكتب او الادوات اللازمة للدراسة او بمثابة دفعات لاجار مسكن في مكان دراسته فيما لم يكن ذلك الشخص طالباً لكان عاش مع عائلته .

علاوات السلك الخارجي الاردني

س - المنحصرات والبلاوات التي تدفع لموظفي السلك الخارجي الاردني باستثناء الراتب الاساسي وعلاوة غلاء المعيشة .

المؤسسات الصناعية المعفاة بموجب قانون تشجيع الصناعة

ع - دخل اية مؤسسة من المؤسسات الصناعية التي تنفي ارباحها من الضريبة بمقتضى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المعمول به وفقاً لاحكامه .

الدخل المعفى بموجب قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية

ف - الدخل المعفى من الضريبة بمقتضى قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية المعمول به ، وفقاً لاحكامه .

رواتب الموظفين غير الاردنيين في السفارات والقنصليات  
الاردنية على اساس المعاملة بالمثل

ص - الرواتب والاجور التي تدفع للموظفين غير الاردنيين الذين يستخدمون لدى المبعثات السياسية او القنصلية الاردنية خارج المملكة شريطة المعاملة بالمثل .

ق - دخل شركات الطيران العربية غير المقيمة شريطة المعاملة بالمثل .

اعفاء ارباح الاسهم التي دفعت عنها الضريبة

ر - الدخل من ارباح الاسهم الموزعة من قبل شركة دفعت الضريبة بمقتضى احكام الفقرة

(١) من المادة (٢٥) من هذا القانون .

ويشترط في ذلك انه اذا كانت المؤسسة المعفى دخلها بمقتضى البند (ع) او الدخل المعفى بمقتضى البند (ف) من هذه الفقرة تملكها او تملكه شركة تعفى ارباح الاسهم المدفوعة من الدخل المذكور الى مستحقيها .

قواعد القروض العامة

٢ - يجوز لوزير المالية أن يقضي بأمر ينشر في الجريدة الرسمية بإعفاء فائدة اي قرض ممن بايرادات المملكة العامة من الضريبة اما اعفاء عاماً او اعفاء محصوراً في الفائدة التي تدفع للاشخاص غير المقيمين في المملكة وعند صدور مثل هذا الامر تعفى فائدة ذلك القرض من ضريبة الدخل اعتباراً من التاريخ المذكور في الامر والى المدى المعلن فيه .

ويشترط في ذلك أنه باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك في هذه المادة لا يفسر اي حكم من احكام هذه المادة بأنه يعفى من الضريبة اية حصص ارباح او فوائد او علاوات او راتب او اجور او ارباح عضوية مجالس الادارة دفعت كلها او دفع بعضها من الدخل المعفى من الضريبة على الوجه المذكور آنفاً بعد أن تصبح تلك المبالغ في ايدي مستلميها .



## الفصل الخامس

## تسديد نفقات العمل

## التريلات المسموح بها

المادة ٩ - (١) للتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لاي شخص ، تنزل المصاريف والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً ونحصراً في سبيل انتاج الدخل خلال السنة السابقة لسنة التقدير بما فيها . : -

أ - المبالغ الواجبة الدفع على ذلك الشخص كقائمة مال اقترضه اذا اقتنع مأمور التقدير بأن تلك القائمة هي مستحقة عن رأسمال اقترض واستثمر في انتاج الدخل .

ويشترط في ذلك أنه اذا كان المال اقترض في بسلاد خارج المملكة يترتب على ذلك الشخص أن يبرز شهادة من سلطات ضريبة الدخل في تلك البلاد تبين مقدار المال الذي اقترضه ومقدار الفائدة التي تحققت على المال المقرض واية تفاصيل اخرى يرى مأمور التقدير ضرورة الحصول عليها .

## بدلات الايجار

ب - بدل الايجار الذي دفعه اي مستأجر عن ارض أو أبنية يشغلها من اجل انتاج الدخل .

المبالغ المفقدة على استبدال الآلات والمكينات التي بطل استعمالها .

ج - اذا اتفق شخص من الاشخاص يتعاطى عملاً او تجارة او حرفة او صناعة او مهنة مبلغاً من المال في استبدال آلات او مكينات كان يستعملها او يستخدمها في العمل او التجارة او الحرفة او الصناعة او المهنة المشار اليها وبطل استعمالها يتزل مبلغ يساوي ثمن الآلات او المكينات المستبدلة مطروحاً منه مبلغ يمثل مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الآلات او المكينات من جراء البلى والاستعمال مع الثمن المتحصل من بيعها او ثمن الآلات او المكينات الجديدة ايها كان الأكل .

## ترميم المقارنات واصلاح الآلات والمكينات

د - اي مبلغ صرف على ترميم المقارنات واصلاح الآلات والمكينات المستعملة في انتاج الدخل او على تجديد او تصليح او تغيير اية ادوات أو آنية أو مواد استعملت على ذلك الوجه .

## الديون المألفة والمذكورة فيها

هـ - الديون المألفة المنسوبة عن اي عمل او تجارة او مهنة او حرفة او صناعة اذا ثبت لمأمور التقدير أنها أصبحت مألفة خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة والديون المذكورة فيها الى المدى الذي يقنع معه مأمور التقدير أنها أصبحت ديوناً مألفة خلال السنة المذكورة ولو ان تلك الديون المألفة او المذكورة فيها كانت مستحقة الدفع قبل بدء السنة المشار اليها .

ويشترط في ذلك ان كل مبلغ يسترد في تلك السنة من المبالغ التي شطبت في السابق او سمح بتزيلها باعتبارها ديوناً مألفة او مشكوكاً فيها يعتبر فيما يتعلق بغايات هذا القانون من ايرادات العمل او التجارة او المهنة او الحرفة او الصناعة المبحوث عنها خلال تلك السنة .

## مساهمة المستخدم (بكسر الدال) السنوية في الصناديق الموافق عليها

و - كل مبلغ يدفعه أي مستخدم (بكسر الدال) بمثابة مساهمة سنوية اعتيادية الى صندوق تقاعد او صندوق ادخار او الى اية جمعية او صندوق آخر يوافق الوزير عليه وجميع او بعض المبلغ الذي يدفعه المستخدم خلاف المساهمة السنوية الاعتيادية بموافقة الوزير لصندوق تقاعد او صندوق ادخار او الى اية جمعية او صندوق آخر .

المبالغ التي يسمح بتزيلها لقاء استهلاك وتلف الابنية التي تحتوى على مكينات شغالة وعن استهلاك وتلف المكينات والآلات والمقروشات الخ . .

ز - يتزل عن استهلاك وتلف أية بناية تحتوى على مكينات شغالة وتعمل كلياً وبصورة رئيسية من أجل تشغيل تلك المكينات وعن استهلاك وتلف المكينات والآلات والمقروشات التي يملكها المالك ويستعملها في العمل او التجارة او الحرفة او المهنة او الصناعة التي يتعاطاها مبلغ يساوي نسبة مئوية معينة من كلفتها الاصلية التي دفعها المالك وفقاً لما قد يقرر لأية حالة أو صنف من الحالات باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كان موضوع البحث يتناول بناية ويشترط في ذلك ما يلي : -

١ - ان تكون التفاصيل المقررة قد قلست حسب الاصول .

## تدوير مبالغ الاستهلاك المسموح بها

٢ - اذا لم يكن اجراء هذا التزير بكامله في أية سنة من جراء عدم وجود ارباح او مكاسب خاضعة للضريبة في تلك السنة من مصدر الدخل الذي يطلب اجراء التزير بشأنه أو من جراء كون الأرباح او المكاسب الخاضعة للضريبة

في تلك السنة والتاجمة عن مصدر الدخل المذكور اقل مقداراً من مبلغ التزويل المشار إليه فان المبلغ المذكور بكامله او القسم الذي لم يمكن تنزيهه منه كما ذكر آنفاً ، يضاف الى مبلغ التزويل المستحق عن الاستهلاك والتلف في السنة المقبلة ويعتبر قسماً منه واذا لم يكن في تلك السنة المقبلة مبلغ مستحق التزويل مقابل الاستهلاك والتلف يعتبر هذا المبلغ أنه المبلغ المستحق التزويل عن الاستهلاك او التلف في السنة المذكورة وهكذا دواليك في السنوات التي تليها .

#### تحديد قيمة الاستهلاك المسموح به

٣ - لا يجوز في أي حال من الاحوال ان يزيد مجموع تزييل الاستهلاك والتلف المشار اليه والمسموح به بموجب هذا القانون مضافاً الى مجموع الاستهلاك والتلف الذي حصل كنتيجة للاستعمال او البلى قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون محسوباً على اساس الفئات المقررة على الكلفة الاصلية التي دفعها المكلف عن الابنية او الماكينات او الآلات او المفروشات حسب مقتضى الحال باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كان موضوع البحث يتناول بناية .

ح - المبالغ التي تعيدها جمعية تعاون الى أي عضو من اعضائها بمثابة حصص سنوية لقاء معاملات الجمعية مع ذلك العضو .

#### الضرائب والرسوم الخ . . .

ط - الضرائب والرخص والرسوم المدفوعة التي تكبدت في سبيل انتاج الدخل .

#### تحديد التزويل في حالة المساكن التي يقطنها اصحابها

ي - اذا كان الدخل المتأتي من المباني او الارض قد قدر بمقتضى البند ( ج ) من الفقرة ( ١ ) من المادة الخامسة يكون التزويل الوحيد الذي يسمح به مبلغاً يساوي مجموع الفائدة المدفوعة عن أي رهن مرتب على المباني او الارض بالإضافة الى أي مبلغ دفع كضريبة ائينة او اراضي بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي المعمول به عن المباني او الارض اذا كان ذلك المبلغ لا يتجاوز في مجموعه بدل الايجار السنوي الصافي للمباني او الارض او مبلغاً يساوي بدل الايجار السنوي الصافي للمباني او الارض اذا كان مجموع الفائدة المشار اليها مع ضريبة الابنية والاراضي في مناطق البلديات يتجاوز بدل الايجار السنوي الصافي المذكور .

#### التزويل بشأن التبرعات

المادة ١٠ - يسمح لأي شخص مقيم بتزويل أي مبلغ دفعه خلال السنة السابقة لسنة التقدير كمبرع لمقاصد خيرية او انسانية صرفه في المملكة اذا اقر مجلس الوزراء هذه الصفة الخيرية او الانسانية من الدخل الخاضع للضريبة المقدر وفقاً لاحكام هذا القانون .

ويشترط في ذلك أن لا يسمح باجراء أي تزويل من مجموع الدخل الخاضع للضريبة مقابل مجموع التبرعات يتجاوز مقداره ربع دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة قبل اجراء التزويلات المتصوص عنها في هذه المادة .

#### التزويلات عن الخسارة

المادة ١١ - ( ١ ) يجري تقاص مبلغ الخسارة التي لحقت بأي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير في أي عمل او تجارة او حرفة او مهنة او صناعة مما يكون خاضعاً للتقدير بمقتضى هذا القانون فيما لو كان ربحاً من مجموع دخل ذلك الشخص من مصادر أخرى في السنة نفسها .

( ٢ ) اذا بلغ مجموع الخسارة التي وقعت في السنة السابقة لسنة التقدير في أي عمل او تجارة او حرفة او مهنة او صناعة يمارسها شخص من الاشخاص منفرداً او كشریک مقداراً لا يمكن تقاضيه بكامله من دخله الحاصل من مصادر أخرى في السنة نفسها فان مقدار تلك الخسارة مما لا يمكن تنزيهه من دخله الحاصل من مصادر أخرى في السنة نفسها ، ينقل ويقاص من المبلغ الذي يكون لولا هذا التقاص مقدار دخله الخاضع للضريبة خلال السنوات الست المتتالية على التعاقب .

ويشترط في ذلك أن لا يسمح بتقاص يتجاوز مقداره نصف الدخل الخاضع للضريبة في كل سنة من السنوات الست المذكورة .

( ٣ ) ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يسمح بتقاص أية خسارة وقعت خارج المملكة لو كانت ربحاً واحتفظ بها خارج المملكة لما كانت خاضعة للضريبة بمقتضى هذا القانون .

#### عدم جواز اجراء بعض التزويلات

المادة ١٢ - عند التحقق من المقدار الخاضع للضريبة من دخل أي شخص من الاشخاص لا يجوز اجراء تزييل عن : -

- ( ١ ) النفقات المترتبة او الخاصة
- ( ٢ ) اية مصاريف او نفقات لم تكن بمثابة مال صرف او اتفق كليا وحصرها ضرورة في سبيل انتاج الدخل
- ( ٣ ) كلفة أي عمران او تحسينات تزيد في قيمة الرأسمال



(٤) أي رأس مال سحب أو أي مبلغ استعمل أو يراد استعماله كرأس مال .

(٥) أية خسارة أو نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين أو عقد تعويض .

(٦) بدل إيجار أي محل أو قسم منه أو كلفة إصلاحه مما لم يدفع أو يصرف من أجل إنتاج الدخل

(٧) أية مصروفات أو نفقات أو خسائر رأسمالية أو مبالغ احتياطية خلاف ما نص عليه في المادة التاسعة من هذا القانون .

(٨) أية مبالغ دفعت أو يجب دفعها كضريبة دخل أو ضريبة خدمات اجتماعية في المملكة .

#### عدم اجراء التتريلات الا اذا امسكت الحسابات بدقة

المادة ١٣ - أن التتريلات المنصوص عنها في المادة التاسعة والخصميات المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة لا يسمح بها الا اذا ابرزت حسابات دقيقة للأمور التقدير على وجه يرضيه مع حساب بين الارباح الخاضعة للتقدير من تعاطي أي عمل أو تجارة أو حرفة أو مهنة أو صناعة .

ويشترط في ذلك أنه في الحالات التي لا يبرز فيها أي شخص حسابات دقيقة على الوجه المذكور كلاً أو يبرز فيها حسابات على الأساس التقديري - حساب واردات ومصروفات - لا يسمح بالتتريلات المنصوص عنها في المادة التاسعة والخصميات المنصوص عنها في المادة العاشرة الا اذا أثبت ذلك الشخص للأمور التقدير بصورة تقنمه ان تلك التتريلات أو الخصميات قد دفعت فعلاً .

### الفصل السادس

#### الاعفاءات الشخصية والعائلية

##### الاعفاء بشأن الإقامة

المادة ١٤ - (١) للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لفرد مقيم في المملكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير يسمح باعفاء قدره (١٥٠) ديناراً .

##### الاعفاءات العائلية والدراسة الجامعية

(٢) للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي فرد مقيم في المملكة يثبت للأمور التقدير بصورة تقنمه أنه كان له خلال أي جزء من السنة السابقة لسنة التقدير

أ - زوجة تعيش معه أو كان يتولى إعالتها وحده و/ أو

ب - أولاد دون العشرين من العمر يعيشون معه ويتولى إعالتهم وحده يسمح بالاعفاءات

#### التبائية :-

١٠٠	دينار عن الزوجة
٢٥	دينار عن الولد الأول
٢٠	دينار عن الولد الثاني
١٥	دينار عن الولد الثالث
١٠	دينار عن الولد الرابع

ج - يسمح لأي فرد مقيم في المملكة يثبت للأمور التقدير بصورة تقنمه أنه اتفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغاً من المال لقاء نفقات دراسته الجامعية أو لقاء نفقات تعليمه بطالب جامعي أو أكثر بتحويل المبلغ المتفق على هذا الوجه شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ الذي يجوز تحويله لغايات أحكام هذا البند على مائتي دينار عن كل طالب أو طالبة .

ويشترط في ذلك أن لا يسمح باجراء أي إعفاء عن أي ولد يكون مستحقاً كحق مهلة يتجاوز خمسين ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير باستثناء أي دخل متأت من المنح والمجانيات الدراسية وما شابه ذلك من المنح التي تقدمها المؤسسات ومعاهد الدراسة .

#### الاعفاء الخاص بالاعالة

(٣) للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي فرد مقيم في المملكة يثبت للأمور التقدير بصورة تقنمه أنه اتفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغاً من المال على إعالة شخص لا يستطيع إعالة نفسه وكان ذلك الفرد مسؤولاً شرعاً عن إعالة أو على ولد من غير أولاده كان دون العشرين من عمره في آخر يوم من السنة السابقة لسنة التقدير ، يسمح له باعفاء المبلغ الذي اتفق على ذلك الوجه بشرط أن لا يتجاوز مجموع الإعفاء المسموح به بمقتضى هذه الفقرة حداً أعلى قدره خمسون ديناراً وأن لا يسمح بهذا الإعفاء لأكثر من فرد واحد عن الشخص المعال الواحد .

(٤) تسري أحكام هذه المادة اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٦٦ . وتعتبر أحكام المادة (١٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ ( باستثناء الفقرة الخامسة من المادة المذكورة ) بمثابة المفعول حتى ذلك التاريخ .

#### الاعفاء بشأن الدخل

للمادة ١٥ - (١) للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة في الاعفاءات الشخصية والعائلية التي يثبتها الفرد مقيم في السنة السابقة لسنة التقدير على أن يكون المبلغ المسموح به بمقتضى أحكام المادة (٨) من الفقرة (١)

من المادة الخامسة من هذا القانون يضاف الى مقدار الاعفاءات المسموح بها بمقتضى المادة (١٤) مبلغا يعادل ١٥٪ من الدخل المذكور ، شريطة ان لا يتجاوز الاعفاء المسموح به بمقتضى هذه المادة حداً اعلى قدره ٢٠٠ دينار .

(٢) تسري احكام هذه المادة اعتباراً من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٦ .

### الفصل السابع احكام خاصة تتعلق بحساب الارباح والمكاسب شركات التأمين

المادة ١٦ - على الرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقدر دخل شركات التأمين كما يلي : -

(١) اذا كانت شركة التأمين من الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين بصورة عامة تجني ارباحها او مكاسبها في المملكة او تجني قسماً من تلك الارباح والمكاسب في المملكة والقسم الاخر خارجها فان ارباح تلك الشركة الخاضعة للضريبة تحسب كما يلي : -

#### الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين بصورة عامة

تؤخذ الاقساط والروالد غير الصافية وغير ذلك من الدخل غير الصافي الذي تأتي للشركة او المستحق الدفع لها في المملكة (مضمومة منه اقساط التأمين التي ردت الى المؤمن (بفتح الميم) والاقساط المدفوعة عند اعادة التأمين) ثم يطرح من ذلك المبلغ احتياطي للاخطار المؤمن ضدها التي لم ينته اجلها بعد وفقاً للنسبة المثوية التي اعتمدتها الشركة في جميع معاملاتها بشأن تلك الاخطار في آخر السنة السابقة لسنة التقدير ثم يضاف الى الحاصل مبلغ احتياطي يحسب على نفس هذا المثال عن الاخطار التي لا يزال اجلها غير منته في ابتداء السنة السابقة لسنة التقدير ثم يطرح من صافي المبلغ الحاصل المقدار الحقيقي للخسائر (مخصصاً منه المبلغ الذي استرد لقاء تلك الخسائر بموجب اعادة التأمين) ونفقات الادارة والوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل نفقات مكتب الشركة الرئيسي اذا كان واقعاً خارج المملكة .

ويشترط في ذلك ان اذا توقفت الشركة او توقفت احد فروعها فعلا عن تعاطي اشغال التأمين في المملكة خلال اية مدة في السنة السابقة لسنة التقدير لا يطرح اي احتياطي للاخطار التي لم ينته اجلها بالنسبة الى تلك الشركة او ذلك الفرع .

#### الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين على الحياة

(٢) اما الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين على الحياة (ما يصور في مطلقه او بالاضافة الى اشغال التأمين العامة فان ارباحها ومكاسبها الحاصلة من اشغال التأمين على الحياة تكون عبارة عن

دخل اموالها المستثمرة مطروحات نفقات الادارة بما فيها العمولة . ويشترط في ذلك انه اذا كانت اية شركة كهذه تقبض اقساط التأمين خسارج للملكة فان مقدار ارباحها ومكاسبها تحسب كما يلي : -

تكون تلك الارباح او المكاسب الى مجموع دخل الشركة الناجم عن استثمار اموالها مطابقة لنسبة الاقساط المقبوضة في المملكة الى مجموع الاقساط او دخل الشركة من اموالها المستثمرة في المملكة ويؤخذ في ذلك اكبر المبلغين وتخصم من مقدار الارباح والمكاسب المحسوبة على هذا الوجه نفقات الوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل نفقات مكتب الشركة الرئيسي .

#### اصحاب السفن غير المقيمين

المادة ١٧ - (١) مع مراعاة احكام البند (ك) من الفقرة (١) من المادة الثامنة، اذا تعاطى شخص غير مقيم في المملكة العمل كصاحب سفن او مستأجر سفن وكانت اية سفينة من السفن التي يملكها او المستأجرة من قبله تردد على اجد مواليء المملكة فان كابة ارباحه الناجمة عن نقل المسافرين او البريد او الحيوانات او البضائع المشحونة في المملكة تعتبر انها تكونت في المملكة .

ويشترط في ذلك ان لا تنطبق احكام هذه المادة على البضائع التي تجلب الى المملكة لنقلها من سفينة الى اخرى (تراقزيت) وان لا تكون البلاد التي ينتمي اليها صاحب السفينة غير المقيم قد اعفت اصحاب السفن غير المقيمين في تلك البلاد والمقيمين في المملكة .

(٢) اذا ابرز اي شخص كهذا الشهادة المذكورة في الفقرة (٣) من هذه المادة عن اية مدة حسانية فان الارباح الناشئة في المملكة من اعمال الملاحة التي تعاطاها خلال تلك المدة قبل خصم اية مبالغ منها مقابل الاستهلاك والتلف تؤلف مبلغاً تكون نسبته الى المبالغ المستحقة عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في المملكة مطابقة للنسبة المئوية في تلك الشهادة من مجموع الارباح ومجموع المبلغ المستحق له عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع خلال تلك المدة .

(٣) يجب ان تكون الشهادة شهادة صادرة من او بالنيابة عن احدى سلطات ضريبة الدخل التي يقتنع مأمور التقدير بأنها تحسب وتقدر كامل ارباح الشخص غير المقيم في المملكة الناجمة عن اعمال الملاحة التي تعاطاها وفقاً للقاعدة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القاعدة المقررة في هذا القانون . وينبغي ان تتضمن شهادة بما يلي حسن اية مدة حسانية بشأن تلك الاعمال : -

١ - نسبة الارباح او الخسائر ان لم تكن هناك ارباح وفقاً للحساب الذي اجرته تلك السلطة من اجل ضريبة الدخل دون خصم اي مبلغ مقابل الاستهلاك والتلف الى مجموع المبالغ المدفوعة عن نقل الركاب أو البريد أو الحيوانات أو البضائع .





اعتبار الارباح والمكاسب غير الموزعة انها ارباح ومكاسب موزعة

المادة ٢٢ - (١) اذا ظهر للمدير :-

أ - ان شركة تسري عليها احكام هذه المادة كما هو موضح ادناه لم توزع قبل نهاية أية سنة من سني التقدير على مساهميها الارباح او قسما من الارباح التي جبتها الخاصة للضريبة عن سنة التقدير تلك .

ب - وان الشركة كان باستطاعتها توزيع ارباحها او جزء من أرباحها دون ان يؤثر ذلك في صيانة او اضطراب نمو عملها التجاري.

ج - وان عدم توزيع الارباح يترتب عليه تجنب دفع الضريبة او تخفيضها يجوز له خلال ست سنوات من نهاية سنة التقدير تلك وبعد استشارة اللجنة المنصوص عنها في بلي من هذه المادة واعطاء فرصة معقولة للشركة لتقديم دفاعها ان يصدر الى مأمور التقدير التعليمات بأن يعتبر الارباح غير الموزعة المذكورة او قسم منها كأنها وزعت كحصة ارباح وعندئذ يقدر دخل المساهمين المختصين في الشركة او يعاد تقديرهم كأنهم قبضوا المبالغ التي اعتبرت موزعة عليهم كحصة ارباح في التاريخ او في التواريخ التي يستصوبها المدير بعد النظر بين الاعتبار الى التاريخ او التواريخ التي قامت فيها الشركة بتوزيع حصص الارباح ( ان كانت وزعت حصص ارباح ) ويشترط في ذلك :-

١ - ان لا يصدر المدير تعليمات على النحو المشار اليه اعلاه اذا كانت الشركة قد وزعت كحصة ارباح قبل نهاية سنة التقدير تلك مبلغا لا يقل عن خمسة وسبعين في المائة من دخلها الخاضع للضريبة عن تلك السنة .

٢ - اذا كان من المتفق لولا احكام هذه الفقرة الشرطية اعتبار أي مبلغ كأنه وزع كحصة ارباح على أي مساهم من مساهمي الشركة ( ويشار اليها في هذه الفقرة الشرطية باسم الشركة الاولى ) وفقا لتعليمات المدير وفي التاريخ الذي يقرره بمقتضى الاجكام السابقة من هذه المادة وكان المساهم المبحوث عنه شركة ايضا ( ويشار اليه في هذه الفقرة الشرطية باسم الشركة الثانية ) تطبق عليها احكام هذه المادة فلا يعتبر ذلك المبلغ أنه خاضع لضريبة الدخل باعتباره دخلا للشركة الثانية بل يعتبر دخلا وزعته الشركة الثانية كحصة ارباح في التاريخ الذي يقرره المدير على النحو المشار اليه اعلاه ويقدر دخل المساهمين في الشركة الثانية او يعاد تقديره وفقا لذلك . واذا كان أي مساهم من مساهمي الشركة الثانية شركة تطبق عليها احكام هذه المادة تطبق عندئذ الاحكام السابقة من هذه الفقرة الشرطية مع اجراء التعديلات الضرورية فيها

يتعلق بالمبلغ الذي اعتبر موزعا على ذلك المساهم كما لو كانت الاشارة الى الشركة الاولى اشارة الى الشركة الثانية والاشارة الى الشركة الثانية اشارة الى ذلك المساهم وهلم جرا ، تطبيقاً للمبدأ الذي تنطوي عليه احكام هذه الفقرة الشرطية الى ان لا يتبقى شيء من الارباح غير الموزعة التي تناولتها تعليمات المدير وتقع ضمن الارباح التي ينبغي ان تعتبر موزعة على شركة تنطبق عليها احكام هذه المادة .

(٢) اذا تخلف شخص قدرت عليه ضريبة او اعيد النظر في مقدار الضريبة المقدرة عليه وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة عن أن يدفع في ميعاد الاستحقاق الضريبة او أي قسم من الضريبة المستحقة عن حصته من ارباح الشركة غير الموزعة التي اعتبرت كأنها موزعة تصبح الضريبة او القسم من الضريبة المذكورة ديناً مستحقاً لحكومة المملكة على الشركة التي بسبب تخلفها عن توزيع الارباح اضلزل المدير تعليمات بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة وتحصل من الشركة بتلك الصفة .

(٣) اذا وزعت الشركة فيما بعد الارباح غير الموزعة والخاضعة للضريبة بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة فلا تعتبر تلك الارباح دخلاً خاضعاً للضريبة وهي في حيازة الدين قبضوها .

(٤) تولف لجنة قوامها خمسة اشخاص يكون ثلاثة منهم على الاقل من موظفي حكومة المملكة لاسباء المشورة الى المدير فيما يتعلق بممارسة الصلاحيات المخولة له في هذه المادة ويختار المدير اعضاء اللجنة كلما دعت الحاجة من قائمة من الاشخاص لا يزيد عددهم على عشرة يضعها وزير المالية باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

(٥) تطبق احكام هذه المادة على أية شركة يسيطر عليها مالا يزيد على خمسة اشخاص ولا تكون من الشركات الفرعية او الثانوية او من الشركات التي تسمى بمصالح الجمهور بصورة جوهريّة .

أ - تعتبر الشركة انها تحت سيطرة ما لا يزيد على خمسة اشخاص :-

١ - اذا كان عدد من الاشخاص لا يزيد على خمسة يملكون او يمارسون جميعاً السيطرة على شؤون الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة او يستطيعون امتلاك او ممارسة تلك السيطرة او يبح لهم ان يمارسوها بصورة خاصة ( ولكن دون اجحاف بالصيغة العامة التي يسلط عليها العبارة السابقة ) اذا كان عدد من الاشخاص لا يتجاوز خمسة يجوزون جليها او يحق لهم ان يمتلكوا القسم الاكبر من رأس المال الاسهمي للشركة او من اصوات المساهمين او





عن كل دينار من ال ٤٠٠	دينار التالية	٢٥٠	فلساً
عن كل دينار من ال ٤٠٠	دينار التالية	٣٠٠	فلساً
عن كل دينار من ال ١٠٠	دينار التالية	٣٥٠	فلساً
عن كل دينار من ال ٢٠٠٠	دينار التالية	٤٠٠	فلساً
عن كل دينار من ال ٢٠٠٠	دينار التالية	٤٥٠	فلساً
عن كل دينار من الباقي		٥٠٠	فلساً

المادة ٢٥ - (١) تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لاية شركة من الشركات بمعدل (٢٥٠) مائتين وخمسين فلساً عن كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة وتعتبر الضريبة المستوفاة على هذا الوجه ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من احكام هذا القانون.

(٢) تستوفي الضريبة بمعدل (٥٠٠) خمسمائة فلس عن كل دينار من الدخل الخاضع للضريبة لاية شركة تتعاطى أو شخص يتعاطى في المملكة اعمال استخراج المواد النفطية أو الهيدروكربونية الأخرى وبيعها أو التصرف بها داخل المملكة أو تصديرها منها . على أنه إذا دفعت اية ائافه اوضرية أو حصه أو ما يمثالها (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة) الى حكومة المملكة عن تلك المواد النفطية والهيدروكربونية المذكورة فإن هذه الاثافه أو الضريبة أو الحصه أو ما يمثالها تخصم من مقدار ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة شريطة أن لا يسمح بتخصم أي مبلغ يدفع على الوجه المذكور أكثر من مرة واحدة .

ويشترط في ذلك ايضاً أنه إذا بلغ مجموع تلك المبالغ المدفوعة لحكومة المملكة عن المواد النفطية أو الهيدروكربونية الأخرى على الوجه المذكور (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة) في السنة السابقة لاية سنة من سني التقدير مقداراً لا يمكن خصمه بكامله من مقدار ضريبة الدخل المستحقة عن سنة التقدير تلك يجري خصم ذلك المقدار أو ما تبقى منه من الضريبة المستحقة عن سني التقدير التاليتين لتلك السنة فقط .

(٣) لا تسري احكام المواد (١٤) و (٢٤) و (٣٢) والفقرة (١) من المادة (٢٥) من هذا القانون على الشركات والأشخاص الذين تسري عليهم احكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

### الفصل التاسع

#### خصم الضريبة

#### خصم الضريبة من حصص الأرباح الموزعة

المادة ٢٦ - (١) يحق لكل شركة مقيمة في المملكة أن تخصم من حصص الأرباح التي تدفعها الى حاملي الأسهم ضريبة دخل حسب الفئة التي دفعتها أو المترتب عليها دفعتها من الدخل الذي

دفعت منه حصص الأرباح ، ويشترط في ذلك أنه إذا لم تكن الشركة قد دفعت ضريبة من كامل الدخل الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليها ، إذا لم يكن من المترتب عليها أن تدفع ضريبة عن كامل الدخل المذكور فإن الحصص المشار إليه أعلاه يقتصر على ذلك القسم من حصص الأرباح المدفوع من الدخل الذي دفعت عنه أو ستدفع عنه الشركة الضريبة .

(٢) إذا زيلت فئة الضريبة المستوفاة بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من دخل الشركة الخاضع للضريبة عن أية سنة من سني التقدير وحدث أن خصمت اية شركة مقيمة في المملكة قبل وضع التشريع الذي يقضى بزيادة فئة الضريبة موضع التنفيذ ، ضريبة حصص الأرباح التي دفعتها الى أي حامل اسهم (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة « حصص الأرباح الأصلية ») وكانت فئة الضريبة التي خصمتها تقل عن الفئة التي دفعتها أو التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن الدخل الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليه يحق للشركة : -

أ - لدى دفعها حصص الأرباح في المرة الثانية (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة « حصص الأرباح التالية ») أن تسترد من حصص الأرباح التي اعترمت دفعها مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الأصل بالإضافة الى ما يحق لها اجراؤه من التزيلات الأخرى في تلك الأرباح بقطع النظر عما إذا كان الشخص الذي يحق له أن يستوفي حصص الأرباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الأرباح الأصلية ، أو لم يكن ، أو

ب - أن تسترد بعد الحصول على إذن خطي من مأمور التقدير من الشخص الذي دفعت اليه حصص الأرباح الأصلية مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الأصل (ويذكر هذا المبلغ في الإذن الخطي) كما لو كان ذلك المبلغ ديناً مستحقاً للشركة ويعتبر هذا الإذن الخطي بينة بذلك الدين في أية إجراءات قد تقام لتحصيله ولا حاجة لإثبات توقيع مأمور التقدير على الإذن إلا إذا أوجرت المحكمة بخلاف ذلك بناء على سبب خاص .

(٣) إذا خصمت شركة مقيمة في المملكة عن أية سنة من سني التقدير ضريبة من حصص الأرباح التي دفعتها الى شخص من حاملي أسهمها (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة « حصص الأرباح الأصلية ») وكانت فئة الضريبة التي خصمتها تزيد على الفئة التي دفعتها أو التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن دخلها الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليها ففي هذه الحالة يجوز للشركة إذا لم تكن قد دفعت المبلغ الزائد وفقاً لاحكام الفقرة (٤) أن تعيد المبلغ الزائد المشار إليه عند اجراء السدفة التالية من حصص الأرباح (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة « حصص الأرباح التالية »)



وذلك بتزويل المبلغ الرائد في الضريبة المدفوعة في الاصل من الضريبة المستحقة على حصص الارباح ، بقطع النظر عما اذا كان الشخص الذي يحق له ان يستوفي حصص الارباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الارباح الاصلية ام لم يكن .

( ٤ ) اذا قامت اية شركة كهذه لدى دفعها حصص الارباح لاي شخص من حاملي اسهمها بخصم يتجاوز ما هو مذكور في الفقرة ( ٣ ) يترتب عليها خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغها اشعاراً بتقدير الدخل الذي وزعت منه تلك الارباح ان تعدد الأمور التقدير حساباً بمبلغ ذلك الخصم الرائد ويجوز للامور التقدير في اي وقت بعد اعداد ذلك الحساب كما ذكر اعلاه ولكن قبل اعاده مبلغ الخصم الرائد ذلك وفقاً لاحكام الفقرة ( ٣ ) ان يكلف الشركة باشعار كتابي يبلغه اياها دفع ذلك المبلغ الى وزارة المالية ومن ثم يصبح ذلك المبلغ ديناً مستحقاً للحكومة المملكة يترتب دفعه خلال شهر واحد من تاريخ تبليغ ذلك الاشعار ويحصل بهذه الصفة .

( ٥ ) أ - يترتب على كل شركة كهذه حين دفعها حصص الارباح سواء أخصمت الضريبة منها أم لم تخصمها ان تزود كل حامل اسهم بشهادة تبين مقدار حصة الارباح المدفوعة اليه ومبلغ الضريبة الذي خصمته او الذي يحق لها ان تخصمه من ذلك المبلغ وان ترسل صورة عن هذه الشهادة الى مأمور التقدير ..

ب - يقدم الحسابات والشهادات التي تقتضيها هذه المادة لمدير الشركة المنتدب او اي موظف آخر من كبار موظفيها .

ج - اذا تخلف موظف من موظفي الشركة عن تقديم حسابات او شهادات يترتب عليه تقديمها بمقتضى هذه المادة او اعمل ذلك يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

( ٦ ) يجوز للامور التقدير اصدار التعليمات التي يراها مناسبة لايضايف او تخفيض او زيادة الضريبة التي يحق لاية شركة خصمها بمقتضى احكام هذه المادة من حصص الارباح التي تدفعها الى اي من حاملي الاسهم وعلى الشركة التقيد بهذه التعليمات .

#### خصم الضريبة من فائدة سندات الدين

المادة ٢٧ - ( ٢ ) يترتب على كل شخص حين دفعه فائدة عن سندات الدين ان يخصم من تلك الفائدة ضريبة مقدارها عشرة في المائة عن كل دينار وان يقدم الى مأمور التقدير في الحال حساباً بالمبلغ الذي خصمه على هذا الوجه ومن ثم يعتبر المبلغ المخصوم ديناً مستحقاً على ذلك الشخص الى حكومة المملكة ويحصل منه بهذه الصفة .

( ٢ ) يترتب على كل شخص حين يدفع اية فائدة كهذه ان يزود الشخص الذي تدفع اليه الفائدة بشهادة تتضمن بياناً بمقدار الفائدة التي دفعها اليه ومبلغ الضريبة الذي خصمه منها وان يرسل صورة عن هذه الشهادة الى مأمور التقدير .

( ٣ ) اذا تخلف أي شخص عن تقديم حساب يترتب عليه تقديمه بمقتضى هذه المادة او اعمل تقديمه يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

#### خصم الضريبة من الرواتب والاجور وعائدات القاعد

المادة ٢٨ - ( أ ) ١ - يترتب على كل شخص مسؤول عن دفع اي دخل يخضع للضريبة بمقتضى احكام البندين (ب) أو (٥) من الفقرة الاولى من المادة الخامسة ان يخصم عند الدفع ضريبة دخل من المبلغ الواجب دفعه وفقاً للطريقة المقررة وعلى اساس التئة المقررة .

٢ - يترتب على الشخص الذي يجري هذا الخصم أن يقدم الى مأمور التقدير في كل شهر حساباً بالمقادير التي خصمها ومن ثم تكون تلك المبالغ المخصومة ديناً لحكومة المملكة مستحقاً على الشخص الذي خصمها وتستوفي منه بهذه الصفة .

٣ - اذا كان شخص ملزماً بدفع اي دخل خاضع للضريبة بمقتضى البند ( ب ) او البند ( ٥ ) من الفقرة ( ١ ) من المادة الخامسة ولم يخصم الضريبة او اذا كان ذلك الشخص بعد خصم الضريبة قد تخلف عن دفعها وفقاً لما تتطلبه هذه المادة فيعتبر ذلك الشخص انه مكلف متخلف عن دفع الضريبة او تعتبر الشركة اذا كان ذلك الشخص يدفع الدخل كما ذكر اعلاه بالنيابة عن الشركة انها مكلفة متخلفة عن دفع الضريبة وتسري على ذلك الشخص او تلك الشركة احكام المادة ( ٦١ ) وذلك دون اجحاف بأية نتائج اخرى قد تترتب على ذلك الشخص او تلك الشركة ويشترط في ذلك انه اذا تخلف اي شخص عن خصم ودفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعها بمقتضى احكام هذه المادة يجوز للامور التقدير اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحصيلها من ذلك الشخص وفقاً لاحكام المادة ( ٦٤ ) من هذا القانون كما لو كانت ضريبة مستحقة على الشخص المذكور .

٤ - يجوز للامور التقدير دون اجحاف بالصيغة العامة التي تنطوي عليها الصلاحيات المخولة له بهذا القانون او لأي موظف عمومي مفوض منه بذلك الشأن كتابة أن يدخل عقار اي مستخدم ( بكسر الدال ) ويطلع على قيوده او دفاتره او أية مستندات اخرى تتعلق بالخصميات الجارية بمقتضى هذه المادة ويجوز له اذا رأى ضرورة من اجل التأكد من العمل باحكام هذه المادة او اي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة او من اجل الجليولة دون التملص من احكام هذه المادة او اي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة ان يستجوب المستخدم ( بكسر الدال ) واي مستخدم ( بفتح الدال ) من المستخدمين .

٥ - يترتب على كل شخص يستوجب بمقتضى احكام الفقرة (٤) من هذه المادة وكل مستخدم ( بكسر اللام ) ان يقدم كافة التسهيلات التي في وسعه تقديمها للشخص الذي يجري الاستجواب او التحري بمقتضى الاحكام المذكورة حسب مقتضى الحال وان يجيب على كل سؤال يوجه اليه اجابة تامة صادقة.

ب - تطبيق احكام هذه المادة على أي دخل آخر وفق ما يقرر بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

خصم الضريبة من فائدة الرهن المستحقة لغير المقيمين الخ .

المادة ٢٩ - ( ١ ) اذا دفع شخص الى آخر غير مقيم في المملكة او الى شخص مقيم فيها بالنيابة عن ذلك الشخص غير المقيم فائدة رهن او دخلاً آخر خاضعاً للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون خلافاً للدخل الذي نزلت منه الضريبة بمقتضى المادة (٢٦) او المادة ( ٢٨ ) من هذا القانون، فيتوجب عليه لدى دفعه تلك الفائدة أو ذلك الدخل ان يخصم منها او منه ضريبة بمعدل ( ٢٠٠ ) فلس من كل دينار الا اذا كان هو بنفسه ملزماً بدفع الضريبة المستحقة على الفائدة المذكورة او الدخل المشار اليه بمقتضى المادة ( ٥٠ ) وعليه ان يقدم فوراً الى مأمور التقدير حساباً عن الضريبة المخصومة على هذا الوجه وان يعلمه عن اسم وعنوان الشخص الذي ستدفع اليه تلك الفائدة او ذلك الدخل ومن ثم يصبح المبلغ المخصوم ديناً للحكومة مستحقاً على الشخص المذكور اولاً واجب الدفع خلال مدة شهر واحد من تاريخ الخصم ويستوفي منه بهذه الصفة .

( ٢ ) كل من تخلف عن تقديم حساب مكلف بتقديمه بمقتضى احكام هذه المادة او اهمل تقديمه يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لاحكام هذا القانون .

### الفصل العاشر

#### تقاص الضريبة المخصومة من الضريبة المستحقة

#### تقاص الضريبة المخصومة من الزاوتب والاجور

المادة ٣٠ - ان كل مبلغ يخصم بموجب المادة ( ٢٨ ) يجري تقاصه ايفاء بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على دخل الشخص المدفوع له الخاضع للضريبة عن سنة التقدير التي جرى فيها الخصم او على دخله الخاضع للضريبة في سنة التقدير التي عليها وفقاً لما يختاره مأمور التقدير لدى اجراء التقدير او قبل ذلك .

#### تقاص الضريبة المخصومة من فائدة الرهن او من دخل آخر مستحق لشخص غير مقيم

المادة ٣١ - ان كل مبلغ يخصم بموجب المادتين ( ٢٧ ) و ( ٢٩ ) يجري تقاصه ايفاء بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذي قبض الفائدة المذكورة او الدخل المشار اليه .

#### التقاص المسموح به بشأن المبالغ المدفوعة لقاء اقتساط التأمين على الحياة والى صناديق التقاعد والادخار

المادة ٣٢ - يسمح لأي فرد مقيم في المملكة يكون : -

- أ - أمن على حياته او حياة زوجته او اي من اولاده ممن يستحقون الاعفاء المنصوص عنه في الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ١٤ ) من هذا القانون ، لدى شركة تأمين . او
- ب - دفع مبلغاً سنوياً الى اي صندوق تقاعد او صندوق معاش او صندوق توفير او الى أي صندوق مشابه من الصناديق الموافق عليها من قبل الوزير على الوجه المنصوص عنه في البند ( و ) من الفقرة الاولى من المادة الثامنة ، بتقاص مبلغ من مقدار الضريبة الذي يكون مستحقاً على دخله الخاضع للضريبة قبل اجراء التقاص المنصوص عنه في هذه المادة يساوي خمسة في المائة من القسط او المبلغ السنوي الذي دفعه خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة .

ويشترط في ذلك ان لا يزيد مجموع التقاص المسموح به بمقتضى الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على ( ٨ ) دنانير .

#### الحد الاعلى لمجموع التقاص المسموح به بموجب المادة ( ٣٢ )

المادة ٣٣ - ( ١ ) لا يجوز ان يزيد مجموع التقاص المسموح به لأي فرد بمقتضى المادة ( ٣٢ ) من هذا القانون لأية سنة من سني التقدير على مقدار الضريبة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة لذلك الفرد قبل اجراء الترتيل المنصوص عنه في المادة المذكورة .

#### تقاص ضريبة الابنية والاراضي من ضريبة الدخل

( ٢ ) يحق لأي شخص يثبت مأمور التقدير بصحة تقبضه ان دخله الخاضع للضريبة في أية سنة من السنين يشتمل على دخل خاضع للضريبة بمقتضى البندين (ج) أو ( و ) من الفقرة ( ١ ) من المادة الخامسة وأنه دفع ضريبة بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي دون ان يتجاوز



البلديات المعمول به عن تلك السنة عن الدخل المذكور اجراء تقاص اصغر المبلغين التاليين من مقدار ضريبة الدخل الذي يكون مستحقاً على دخله الخاضع للضريبة لولا احكام هذه المادة .

أ - نسبة تعادل ٥٨٪ من مقدار الضريبة المدفوعة بموجب قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعمول به .

ب - مبلغ الضريبة المستحق على مجموع دخله الخاضع للضريبة مطروحاً منه مبلغ الضريبة المستحق على مفردات الدخل التاجم عن اي دخل خلاف الدخل الصافي الخاضع للضريبة بمقتضى البند (ج) أو (و) من الفقرة (١) من المادة الخامسة .

### الفصل الحادي عشر

#### الكشوف والحساب

جواز اصدار التعليمات للاحتفاظ بحسابات

المادة ٣٤ - يجوز للمدير أن يصدر التعليمات لأية فئة يعينها من المكلفين للاحتفاظ بحسابات لاورادات والمصروفات وأن يضمن هذه التعليمات القواعد والاصاليب التي تحتفظ الحسابات المذكورة بموجبها شريطة ان لا يتعارض ذلك واحكام القانون التجاري المعمول به وعلى أن تنشر تلك التعليمات في الجريدة الرسمية .

الكشوف التي تقدم بتكليف من مأمور التقدير

المادة ٣٥ - (١) يجوز لمأمور التقدير ان يكلف اي شخص باسما خطي يرسله اليه ان يزوده بكشف وفقاً للنموذج المقرر عن دخله والتفاصيل الاخرى التي تتطلبها غايات هذا القانون فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه بخلاف مدة معقولة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ذلك الاشعار .

وجوب تقديم الكشوف من قبل المكلفين الخاضعين

للضريبة دون تكليف من مأمور التقدير

(٢) يجب على كل شخص لم يسلم الاشعار المذكور بالفقرة السابقة من هذه المادة وكان دخله من المصادر الواردة في المادة الخامسة من هذا القانون يزبد على مجموع التزيلات والاعفاءات المنصوص عنها في المواد (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٤) منه ان يقدم في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر حزيران من كل سنة الى مكتب

مأمور تقدير ضريبة الدخل في منطقته كشفاً ينطوي على التفاصيل المطلوبة بموجب النموذج المقرر يبين فيه مقدار دخله الخاضع للضريبة . والضريبة المستحقة عليه . (٣) كل شخص تسري عليه احكام هذه المادة يعتبر مسؤولاً عن تقديم الكشف المنصوص عنه فيها وعن كالة المعلومات المدرجة فيه .

تزويد الاشخاص الذين خصصت الضريبة من دخولهم بشهادات  
وتزويد مأمور التقدير بنسخ عنها

المادة ٣٦ - يجب على كل شخص قام بخصم الضريبة من ارباح الاسهم او الرواتب او الاجور او التقاعد او من فوائد الزهونات او سندات الدين او من اي دخل آخر وفقاً لاحكام المواد (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) من هذا القانون ان يزود الشخص الذي خصم الضريبة من دخله بشهادة حسب النموذج المقرر تبين مجموع الدخل الذي خصمت منه الضريبة ومقدار الضريبة المخصومة في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر أيار من سنة التقدير وان يزود مكتب مأمور التقدير في منطقته بنسخة من هذه الشهادة .

صلاحية طلب تقديم كشوف ومعلومات اضافية

المادة ٣٧ - (١) يجوز لمأمور التقدير أن يرسل كلما رأى ذلك ضرورياً اشعاراً خطياً الى اي شخص يكلفه فيه أن يعد ويقدم اليه خلال مدة معقولة يجدها في الاشعار المذكور معلومات مفصلة او كشوف اضافية بشأن أية مسألة من المسائل التي يقضي هذا القانون الحصول عليها او تقديم كشوف او معلومات بشأنها كما يجوز له ايضاً ان يطلب الى ذلك الشخص أن يحضر بنفسه او يرسل وكيلاً او ممثلاً او اي شخص آخر نيابة عنه وأن يبرز للكشف السجلات الحسابية والمستندات والكشوف وأية قيود يرى مأمور التقدير لزوماً فحصها .

صلاحية فحص الموجودات والدفاتر في مكان العمل

(٢) يجوز للمدير أو لأي مأمور تقدير مفوض خطياً من قبله أن يدخل اي مكان يجري تماطي عمل فيه وأن يفحص البضائع المخزونة والتقد والآلات والمكانات والسجلات الحسابية والقيود والمستندات الاخرى المتعلقة بذلك العمل حسب مقتضى الحال وأن يطلب اذا رأى ذلك ضرورياً ايضاحات تتعلق بذلك من اجل التأكد من امثال ذلك الشخص لاحكام القانون او من اجل الحيلولة دون تخلص ذلك الشخص من تلك الاحكام .

(٣) يجوز للمدير أو لأي مأمور تقدير مفوض خطياً من قبله لهذا الغرض ان يحتفظ اثناء قيامه بأي تدقيق على الوجه المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة بالسجلات الحسابية والحسابات والمستندات الاخرى المتعلقة بذلك العمل اذا اقتنع ان الاحتفاظ بها ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون او الحيلولة دون التخلص من الامتثال لاحكامه .

## اعتبار الكشوف مقدمة حسب الاصول بتفويض من الشخص المختص

المادة ٣٨ - ان كل كشف او بيان او نموذج يستدل منه على أنه قدم بمقتضى هذا القانون من قبل اي شخص او بالنيابة عنه يعتبر من كافة الوجوه انه قدم من قبل ذلك الشخص او بتفويض منه حسب مقتضى الحال ، الا اذا اقيم الدليل على عكس ذلك وكل من وقع كشفاً او بياناً او نموذجاً كهذا يعتبر انه ملزم بجميع الامور المدرجة فيه .

## الاعمال التي يقوم بها القيمون الخ . . .

المادة ٣٩ - يتحمل الشخص الذي يكون خاضعاً للتقدير وللضريبة بالنيابة عن شخص فاقده الاهلية او الذي يكون خاضعاً باسم شخص غير مقيم تبعة جميع الامور التي يتطلب هذا القانون القيام بها فيما يتعلق بتقدير دخل الشخص الموكل عنه ودفع الضريبة المستحقة عن ذلك الدخل .

## مديرو الهيئات المعنية

المادة ٤٠ - يتحمل مدير او كبير موظفي كل هيئة معنوية تبعة القيام بجميع الانفعال واجراء جميع الامور والمسائل التي يقضي هذا القانون القيام بها واجراءها فيما يتعلق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ودفع الضريبة .

## وجوب تقديم قوائم من المثلين او الوكلاء

المادة ٤١ - ان كل شخص يتسلم مالا او شيئاً ذا قيمة بآية صفة من الصفات كدخل متحصل من أي فرد من الموارد المذكورة في هذا القانون بما يعود لأي شخص خاضع للضريبة او يخضعه او لأي شخص يكون خاضعاً للضريبة عن ذلك المال او الشيء فيما لو كان مقيماً في المملكة وغير فاقده الاهلية يقتضي عليه أن يعد قائمة كلما كلفه بذلك مأمور التقدير بأشعار ، وأن يسلم تلك القائمة خلال المدة المعينة في الاشعار موقعة بأعضائه ومتضمنة : -

( ١ ) بياناً صحيحاً وحقيقياً بجميع ذلك الدخل .

( ٢ ) اسم وعنوان كل شخص من الاشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل وتسري على اية قائمة كهذه احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم او التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بأشعار .

تقديم كشف بالدخل الخ . الذي يستلم لهيئات اشخاص

آخريين او بدخل الخ . الذي يدفع لاشخاص آخريين

المادة ٤٢ - اذا قام شخص من الاشخاص بآية صفة كانت : -

( ١ ) يقضى ربح او دخل تطبق عليه احكام هذا القانون وكان ذلك الربح او الدخل يخص شخصاً آخر ، أو

( ٢ ) يدفع اي ربح او دخل الى شخص آخر او لامره . فيجوز لمأمور التقدير ان يرسل الى الشخص المذكور أولاً اشعاراً يكلفه فيه ان يقدم خلال مدة يحددها في الاشعار كشفاً يتضمن : -

أ - بياناً صحيحاً بمقدار الربح او الدخل المذكور بكامله .

ب - اسم وعنوان كل شخص يخصه ذلك الربح او الدخل .

تكليف مشغلي الاراضي بتقديم كشف يبدل ايجارها

المادة ٤٣ - ( ١ ) يجوز لمأمور التقدير ان يرسل اشعاراً خطياً إلى أي شخص يشغل بناءً او ارضاً او بناءً صناعياً يكلفه فيه بترويضه خلال مدة معقولة بكشف يتضمن : -

أ - اسم وعنوان صاحب تلك البناية او الارض او البناء الصناعي .

ب - بياناً صحيحاً بمقدار بدل الايجار المستحق الدفع او اي عوض آخر .

## تقديم كشف بالسكان والتزلاء

( ٢ ) يجوز لمأمور التقدير ان يرسل الى أي شخص اشعاراً خطياً يكلفه فيه ان يقدم خلال مدة يحددها في الاشعار كشفاً يتضمن اسماء السكان والتزلاء الذين يقيمون في بيته او فندقه او مؤسسته في تاريخ الاشعار والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الاشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاشعار بغض النظر عن كل غيبة مؤقتة .

## المعلومات الرسمية

المادة ٤٤ - ( ١ ) يجوز لمأمور التقدير ان يكلف أي موظف من موظفي الحكومة او من موظفي اية سلطة محلية او هيئة عمومية اخرى ان يزوده بما قد يكون مجازته من التفاصيل اللازمة لغايات هذا القانون :

ويشترط في ذلك الا يكره الموظف المذكور بحكم هذه المادة عنل اشياء اية تفاصيل يكون ملزماً بحكم القانون بالمحافظة على كتمانها .

( ٢ ) يرتب على كل مستخدم ( بكسر الدال ) لدى تكليفه بذلك بأشعار من مأمور التقدير ان يعد ويقدم خلال المدة المحددة في الاشعار كشفاً عن اية سنة يتضمن : -

أ - اسماء كافة الاشخاص المستخدمين لديه وحال اقامتهم .

ب - الدفعات والملاوات التي تدفع لأولئك الأشخاص مقابل استخدامهم ذلك وتسري على مثل هذا الكشف احكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشف او التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بأشعار .



ويشترط في ذلك أن لا يقع المستخدم ( بكسر الدال ) تحت طائلة العقوبة لأنه لم يدرج في الكشف اسم او محل اقامة اي شخص مستخدم لديه وغير مستخدم في اي عمل آخر اذا ظهر لمأمور التقدير بعد اجراء التحقيق ان ليس لذلك الشخص دخل خاضع للضريبة .

( ٣ ) اذا كان المستخدم ( بكسر الدال ) هيئة من الاشخاص فيعتبر مدير تلك الهيئة او كبير موظفيها انه هو المستخدم ( بكسر الدال ) ايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة ويعتبر كل عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة وكل شخص يعمل في ادارتها كشخص مستخدم ( بفتح الدال ) .

#### تعويض الممثل

المادة ٤٥ - ان كل شخص يكون مسؤولاً بمقتضى هذا القانون عن دفع ضريبة بالنيابة عن شخص آخر يجوز له ان يستقي من الاموال التي تصل الى يده بالنيابة عن ذلك الشخص مبلغاً يكفي لسدق تلك الضريبة ويبرأ من كل مسؤولية تجاه اي شخص كان بالنسبة لجميع الدفعات التي يجريها استناداً الى هذا القانون وعملاً باحكامه .

#### القيمين المشتركين

المادة ٤٦ - اذا كان ثمة شخصان او اكثر مشتركين معاً في ادارة مال مسلم بعهدتهم بصفتهم قيمين فيجوز فرض الضريبة المستحقة عليهم بصفتهم تلك بالتضامن او الانفراد ويكونون مسؤولين متضامين ومنفردين عن دفع تلك الضريبة .

#### الاشخاص المتوفون

المادة ٤٧ - اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان لولا وفاته خاضعاً للضريبة عن سنة التقدير او اذا توفي شخص خلال سنة التقدير او خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد جرى تقدير الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للمتوفي يكون ملزماً بدفع الضريبة المترتبة عليه ويتحمل تبعه القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يترتب على المتوفي ان يقوم بها او يجريها بمقتضى هذا القانون فيما لو كان حياً ، ويشترط في ذلك انه اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع بمثل الشخص تركته قبل بدء سنة التقدير ، وجب على ذلك الممثل ان يدفع ضريبة دخل حسب الفئة او الفئات المعمول بها في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور .

#### خضوع القيمين الخ للضريبة

المادة ٤٨ - ان كل مصنف او قيم على طابق افلاص عينته المحكمة او عين بموجب اي تشريع نافذ المعمول في المملكة وكل متول او وصي او حارس يتولى او لجنة تتولى تسيير او رقابة او ادارة اي ملك او مشروع بالنيابة عن شخص فاقد الاهلية يكون خاضعاً للضريبة على نفس الوجه وبنفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص خاضعاً للضريبة لو لم يكن ناقداً الاهلية .

#### الشركات العادية

المادة ٤٩ - ( ١ ) اذا اقتنع مأمور التقدير أن ثمة شخصين او اكثر يتعاطون عملاً بالاشتراك : -

أ - يعتبر دخل اي شريك من الشركاء في الشركة انه الدخل الذي من حقه الحصول عليه خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخل الشركة ويتحقق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لاحكام هذا القانون وبمقتضى ان يدرج في كشف الدخل الذي يقدمه ذلك الشريك بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - ١ - ان الشريك المقدم ( بفتح الدال المشددة ) اي الشريك الذي بسبب كونه مقيماً في المملكة .

أ - ورد اسمه اولاً في اتفاق الشركة العادية ، او

ب - يكون الشريك المقدم العامل اذا كان الشريك المقدم بالتسمية شريكاً غير عامل .

يترتب عليه حينما يكلفه مأمور التقدير أن يمد ويقدم كشفاً بدخل الشركة العادية عن اية سنة ويجري التحقق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لاحكام هذا القانون وان يضمته اسماء وعناوين الشركاء الآخرين في الشركة مع مقدار الحصة التي استحقها كل منهم من دخل تلك السنة .

٢ - اذا لم يكن احد من الشركاء مقيماً في المملكة يقوم باعداد وتقديم الكشف عامي الشركة او وكيلها او مديرها او عميلها المقيم في المملكة .

٣ - تسري على أي كشف تقضي هذه المادة باعداده وتقديمه احكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشف او التفاصيل بموجب اشارة من مأمور التقدير .

( ٢ ) - اذا لم يقنع مأمور التقدير أن ثمة شخصين او اكثر يتعاطون بالاشتراك عملاً تعتبر ارباح او مكاسب ذلك العمل انها تأت الى الشخص الذي يختاره مأمور التقدير من الاشخاص الذين فالوا حصة من تلك الارباح او المكاسب وتقدر الضريبة وفقاً لذلك .

ب - اذا جرى التقدير وفقاً لاحكام البند ( ١ ) من هذه الفقرة لا تعتبر الشركة انها هيئة من الاشخاص ايفاء بالغايات المقصودة من المادة الخامسة والعشرين .

٣ - ليس في احكام هذه المادة ما يمنع الاعتراض على القرار الذي يتخلله مأمور التقدير لدى ممارسته صلاحية الخيار المخولة له عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لاحكام المادة السابعة والعشرين كما لو تعلقه احتجاج او إجراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

## خضوع وكلاء الاشخاص المقيمين خارج المملكة للضريبة

المادة ٥٠ - (١) ان كل شخص غير مقيم في المملكة (ويشار اليه فيما يلي من هذه المادة والشخص غير المقيم) سواء اكان اردني الجنسية ام لم يكن ، يكون خاضعاً للتقدير وللضريبة باسم المقيم او الوصي على ملكه او اللجنة المشرفة عليه او باسم وكيله القانوني او عميله التجاري او وكيله المقيم على املاكه او فرع الشركة التي ينتمي اليها او مديرها سواء اكان ذلك الوكيل القانوني او العميل التجاري او الوكيل او المقيم او الفرع او المدير يقبض الدخل ام لا ، وذلك على نفس الوجه وبنفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المقيم خاضعاً للتقدير وللضريبة فيما لو كان مقيماً في المملكة ويقبض في الواقع ذلك الدخل . يخضع الشخص غير المقيم للتقدير وللضريبة عن اي دخل يجنيه مباشرة او بالواسطة بسبب او من أية وكالة قانونية او عمولة تجارية او وكالة او حراسة او فرع او ادارة ويكون خاضعاً للضريبة ، وتقدر الضريبة عليه على هذا الوجه باسم الوكيل القانوني او الوكيل التجاري او الوكيل او المقيم او الفرع او المدير .

(٢) ان ريان كل سفينة يكون صاحبها او مستأجرها شخصاً غير مقيم وخاضعاً للضريبة بمقتضى احكام المادة السابعة عشرة من هذا القانون يعتبر انه وكيل الشخص المشار اليه ايفاء بجميع الغايات المقصودة من هذا القانون (وان كان ذلك لا يستثنى اي وكيل آخر) .

(٣) اذا كان شخص غير مقيم يتعاطى عملاً مع شخص مقيم وظهر للأمور التقدير بناء على الصلة الوثيقة القائمة بين الشخص المقيم والشخص غير المقيم والاشراف المادي الذي يمارسه الشخص غير المقيم على الشخص المقيم ، ان جرى العمل بين هذين الشخصين يمكن ترتيبه وهو مرتب بينهما في الواقع بحيث أن العمل الذي يقوم به الشخص المقيم بناء على صلته مع الشخص غير المقيم ، اما لا يعود على الشخص المقيم بأي ربح او يعود عليه بربح دون الأرباح العادية التي ينتظر ان يتجها ذلك العمل ، فان الشخص غير المقيم يكون خاضعاً للتقدير وللضريبة باسم الشخص المقيم ، كما لو كان الشخص المقيم وكلياً للشخص غير المقيم .

(٤) اذا ظهر للأمور التقدير الذي اجري التقدير في حالة من الحالات ان المقدار الحقيقي لأرباح او مكاسب اي شخص غير مقيم خاضع للضريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولة يجوز للمسور التقدير أن يقدر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على اساس نسبة مئوية عادلة وبمقولة من رأس المال المستثمر في العمل الذي يتعاطاه الشخص غير المقيم بواسطة الشخص المقيم الذي يكون خاضعاً للضريبة باسمه كما ذكر آنفاً او بالاشتراك معه ، وفي تلك الحالة عند نطاق احكام هذا القانون المتعلقة بتقديم الكشوف او التفاصيل من الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث

الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى ٣ ايلول ١٩٦٤ ٥٩٧

يكون من المفروض على الشخص المقيم ان يقدم الكشوف والتفاصيل المطلوبة عن العمل الذي يتعاطاه الشخص المقيم بواسطته او بالاشتراك معه بنفس الصورة التي يفرض فيها تقديم الكشوف او التفاصيل عن الدخل الخاضع للضريبة من قبل الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن فائدي الاهلية او الاشخاص غير المقيمين .

ويشترط في ذلك أن تقرر في كل حالة من هذه الحالات النسبة المئوية على اساس ماهية العمل وأن تكون تلك النسبة عتدماً يتم تقريرها من قبل مأمور التقدير قابلة للاستئناف وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السابعة والخمسين من هذا القانون .

(٥) اذا كان شخص غير مقيم خاضعاً للضريبة باسم وكيل قانوني او عميل تجاري او قيم او فرع او مدير بشأن أية أرباح او مكاسب ناجمة عن بيع بضائع او مصنوعات او منتجات صنعت او انتجت خارج المملكة من قبل ذلك الشخص غير المقيم ، فيجوز للشخص الذي يكون الشخص غير المقيم خاضعاً للضريبة باسمه ان يقدم اذا شاء طلباً الى مأمور التقدير يطلب اليه فيه تقدير او تعديل الضريبة المستحقة عن تلك الأرباح او المكاسب على اساس الأرباح المقولة التي يمكن ان تعود على تاجر اشترى تلك البضائع من صاحب العمل او المنتج مباشرة واذا كانت تلك البضائع تباع بالفرق بالتياب من صاحب العمل او المنتج فعلى اساس الأرباح المقولة التي يمكن ان تعود على بائع الفرق الذي اشترى تلك البضائع من صاحب العمل او المنتج مباشرة ، ولدى اثبات مبلغ الأرباح بالاستناد الى ما ذكر أعلاه ، على وجه يقنع به مأمور التقدير ، يجري التقدير او التعديل وفقاً لما تقدم .

## توقيع الاشعارات

المادة ٥١ - (١) ان كل اشعار يصدره مأمور التقدير بموجب هذا القانون يجب أن يكون موقعاً بامضاء مأمور التقدير نفسه ، او بامضاء اي شخص او اشخاص يعينهم مأمور التقدير لهذا الغرض من آن لآخر ، ويعتبر كل اشعار كهذا قانونياً اذا كان توقيع مأمور التقدير او ذلك الشخص او اولئك الاشخاص مطبوعاً او مكتوباً عليه حسب الاصول .

ويشترط في ذلك أن أي اشعار خطي يصدر لشخص بمقتضى هذا القانون ويكلف فيه بتقديم تفاصيل للأمور التقدير او أي اشعار يصدر بمقتضى هذا القانون ويكلف فيه اي شخص او شاهد بالحضور امام مأمور التقدير ينبغي أن يكون موقعاً بامضاء مأمور التقدير نفسه او بامضاء شخص مفوض منه حسب الاصول .

(٢) ان كل توقيع مثبت على اشعار يستدل منه على أنه توقيع شخص معين على الوجه المذكور آنفاً ، يعتبر أنه توقيع ذلك الشخص الى أن يقام الدليل على عكس ذلك .



## تبليغ الاشعارات والاعفاء من اجرة البريد وطوابع البريد

المادة ٥٢ - (١) يجوز تبليغ الاشعار لأي شخص إما بتسليمه إياه بالذات أو بإرساله في البريد المسجل إلى آخر عنوان معروف لمحل عمله أو إلى آخر عنوان خاص معروف له وإذا جرى التبليغ على الوجه الأخير يعتبر الاشعار أنه بلغ بعد مرور مدة لا تزيد على الستة أيام من يوم إرساله في البريد إذا كان الشخص المبلغ إليه مقيماً في المملكة ، أو في اليوم التالي لليوم الذي يصل فيه عادة إلى جهة الإرسال في سياق البريد الاعتيادي إذا لم يكن مقيماً في المملكة . ويكفي لإثبات وقوع التبليغ على هذا الوجه أن يقام الدليل على أن الرسالة المحتوية على الاشعار قد عنوت وأرسلت في البريد على الوجه الصحيح ويعتبر كل اشعار أرسل بمقتضى هذه الفقرة أنه سلم حسب الاصول إلى الشخص المعنون له فيما لو رفض ذلك الشخص أن يتسلمه .

(٢) بالرغم مما ورد في أي قانون آخر يجوز إرسال كافة الكشوف والمعلومات الإضافية والمكاتبات الناشئة عنها ودفع الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى مأمور التقدير بواسطة البريد معفاة من الاجرة في غلافات مكتوب عليها عبارة (ضريبة الدخل) وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات كافة الاستدعاءات والاعتراضات والمكاتبات الناشئة عنها وفقاً لأحكام هذا القانون التي تقدم إلى المدير أو مأمور التقدير .

## الفصل الثاني عشر

## التقديرات

## اجراء التقدير من قبل مأمور التقدير

المادة ٥٣ - (١) في الاحوال التي يقدم فيها شخص من الاشخاص كشفاً يتعلق به ، يجوز لمأمور التقدير :-

- أ - أن يقبل الكشف كما هو ويجري التقدير على أساسه ، أو
- ب - أن يقرر مبلغ دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة ، وأن يقلد عليه مقدار الضريبة تبعاً لذلك ، مستعملاً في ذلك فطنته ودرايته ، إذا كان لديه اسباب تدعوه إلى الاعتقاد بأن الكشف غير صحيح ، أو
- ج - أن يقبل الكشف مبدئياً ويطلب دفع الضريبة المستحقة حسب الاصول بمقتضى ذلك الكشف دون الاجحاف بحقه أن يحدد فيما بعد دخل ذلك الشخص بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة .

(٢) في الاحوال التي لا يقدم فيها شخص من الاشخاص أي كشف ويرى مأمور التقدير أن ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة ، يجوز لمأمور التقدير أن يحدد دخل ذلك الشخص

الخاضع للضريبة مستعملاً في ذلك فطنته ودرايته وأن يقلد عندئذ الضريبة المستحقة على ذلك الشخص تبعاً لذلك ولكن هذا التقدير لا يؤثر في التبعة التي تقع على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف أو أعمال تقديمه .

## صلاحية الوزير أو الموظف المفوض من قبله لاعادة التقدير

المادة ٥٤ - (١) يجوز للوزير أو الموظف المفوض من قبله خطياً خلال سنة التقدير أو خلال أربع سنوات من انتهاء سنة التقدير التي جرى خلالها تبليغ اشعار التقدير بمقتضى أحكام الفقرة (١) أو (٤) أو (٥) من المادة (٥٦) من هذا القانون أن يطلب بمحض إرادته الضبط المتعلق بأية اجراءات اتخذها مأمور التقدير ، ويجوز له حين استلامه ذلك الضبط أن يجري أو يوعد باجراء التحقيقات التي يستتوب اجراءها كما يجوز له أن يصدر الاوامر التي يستتوبها بشأن تلك الاجراءات على أن تراعى في ذلك أحكام هذا القانون .

ويشترط في ذلك أن لا يصدر الوزير أو الموظف المفوض من قبله أمراً من شأنه أن يخفف الضريبة الا في الحالات التالية :-

- أ - لغايات تصحيح الاخطاء الحسابية .
  - ب - لغايات تعديل الاعفاءات الشخصية والعائلية المنصوص عليها في المواد ١٤ و ١٥ والنقص المنصوص عنه في المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و (٦٠) من هذا القانون .
  - ج - في الاحوال التي لا تزيد فيها الضريبة المستحقة بموجب المادة (٥٣) او المادة (٥٦) على (٥٠) ديناراً قبل اجراء اي تقاص .
  - (٢) كل أمر أو تقدير ينطوي على تخفيض الضريبة بمقتضى هذه المادة لا يعتبر قابلاً للاستئناف وفقاً لأحكام المادة (٥٧) .
  - (٣) كل أمر أو تقدير ينطوي على زيادة الضريبة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة يعتبر قابلاً للاستئناف وفقاً لأحكام المادة (٥٧) .
- ويشترط في ذلك أن لا يصدر الوزير أو الموظف المفوض من قبله أمراً من شأنه أن يزيد الضريبة دون أن يتيح للمكلف فرصة معقولة لسماع أقواله وبسط قضيته .

## سجلات التقدير

المادة ٥٥ - (١) يحتفظ في مكتب مأمور التقدير بسجلات تسمى سجلات التقدير تدرج فيها أسماء كافة الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم .

(٢) تدرج في السجلات المذكورة في الفقرة السابقة اسماء وعناوين الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم ومقدار الدخل الخاضع للضريبة لكل منهم ومقدار الضريبة المستحقة عليه والتفاصيل الاخرى التي تقرر بهذا الشأن .

(٣) يحتفظ في مكتب مأمور التقدير باضبارة لكل مكلف توضع فيها الكشوف وقرارات التقدير وتقيح التقدير ونسخ كاملة عن كافة اشعارات التقدير وكافة الاشعارات المعدلة للتقدير راية معلومات او مستندات اخرى يعتبرها مأمور التقدير ضرورية لغايات تنفيذ هذا القانون .

تبليغ اشعار التقدير الذي يتضمن مقدار الدخل الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة

المادة ٥٦ - (١) يتخذ مأمور التقدير التدابير لتبليغ كل شخص من الاشخاص المدرجة اسمائهم في سجل التقدير اشعاراً يعتونه الى محل اقامته الاعتيادي او محل عمله اما بالذات او بالبريد المسجل متضمناً مقدار دخله الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه ويأينا بالحقوق المخولة له في الفقرة التالية .

الاعتراض على التقدير والمدة التي يجب ان يقدم خلالها

(٢) اذا اراد اي شخص أن يعترض على التقدير المبلغ اليه بمقتضى الفقرة السابقة من هذه المادة يجوز له أن يبلغ مأمور التقدير اشعاراً خطياً باعتراضه يطلب اليه فيه مراجعة وتقيح الضريبة المقدرة عليه . وينبغي عليه ان يذكر في الاشعار المذكور بدقة الاسباب التي يستند اليها في اعتراضه على التقدير وان يقدم ذلك الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه اشعار التقدير ويشترط في ذلك أنه اذا اقتنع مأمور التقدير بأن الشخص المعترض على التقدير لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة من جراء غيابه عن المملكة او مرضه او لاي سبب معقول آخر جاز له أن يمدد تلك المدة الى الاجل الذي يراه معقولاً في تلك الظروف .

جواز طلب المعلومات ودعوة الاشخاص للحضور امام مأمور التقدير وإداء اليمين لغايات النظر في الاعتراض

(٣) يجوز لمأمور التقدير لدى استلامه اشعار الاعتراض المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أن يكلف الشخص الذي قدم الاشعار بتزويده بالتفاصيل التي يراها ضرورية عن دخل الشخص الذي يجري تقديره ويبرز جميع السجلات والمستندات الاخرى المحفوظة لديه او الموجودة في عهده بما له علاقة بدخله . ويجوز له ان يكلف اي شخص يعتقد ان في وسعه الادلاء ببينة حول التقدير المذكور بالحضور امامه كما يجوز

له ان يستجوب ذلك الشخص بعد اليمين او بدون يمين . ويشترط في ذلك الا يستجوب كاتب المكلف او وكيله او خادمه او اي شخص آخر يكون موثقاً على اسرار عمله الا بطلب من المكلف .

الفصل في الاعتراض في الحالة التي يوافق فيها مأمور التقدير على مبلغ الدخل المقدر .

(٤) اذا قدرت الضريبة على شخص واعتراض ذلك الشخص على الضريبة المقدرة عليه ووافق مأمور التقدير على المبلغ الذي يقلد دخله به يعدل التقدير تبعاً لذلك ويبلغ ذلك الشخص اشعاراً بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .

الفصل في الاعتراض في الحالة التي لا يوافق فيها مأمور التقدير على مبلغ الدخل المقدر

(٥) اذا لم يوافق مأمور التقدير على الوجه المبين بالفقرة السابقة يقرر الضريبة بأمر كتابي ويجوز له في هذه الحالة أن يقر التقدير او يخفضه او يزيده او يلغيه في ذلك الامر .

### الفصل الثالث عشر

#### الاستئناف والتمييز

الاستئناف الى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل

المادة ٥٧ - (١) مع مراعاة ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة تشكل محكمة خاصة تسمى ( محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل ) تكون ضمن ملاك وزارة العدلية وتتخذ برئاسة قاض لا تقل درجته عن الثانية وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الرابعة يخضعون جميعهم للاحكام والاضاع القانونية التي تسري على القضاة النظاميين وتختص هذه المحكمة بالنظر في قرارات واوامر التقدير التي يجاوز استئنافها بمقتضى احكام هذا القانون ، وتجال اليها قضايا ضريبة الدخل المقامة لدى محكمة الاستئناف النظامية وتباشر اختصاصها وفقاً لاحكام هذه القانون والانظمة الصادرة بموجب اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء بقرار يقترن بالأرادة الملكية السامية بنشر في الجريدة الرسمية ، وتنفذ جلساتها في عمان او القبلين حسبما تراه مناسباً .

(٢) الى ان يعين تاريخ مباشرة محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل لاختصاصها بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة تتألف قرارات او اوامر التقدير الصادرة بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (٥٦) او بمقتضى المادة (٥٤) الى محكمة الاستئناف وفقاً لنظام اصول



استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل الصادر بمقتضى هذا القانون وحسب مقتضى الحال يعتبر الشخص الذي صدر عنه قرار أو أمر التقدير مستأنفاً عليه ، وإبقاء بغايات هذا القانون تعتبر محكمة الاستئناف محكمة حقوقية من جميع الوجوه .

( ٣ ) تعطى جميع قضايا ضريبة الدخل المستأنفة صفة الاستعجال من قبل المحكمة المختصة .

( ٤ ) تسع كافة الاستئنافات مرافعة ولكن بصورة غير علنية الا اذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .

( ٥ ) للمحكمة ان تقر التقدير او تخفضه او تزيده او تلغيه ، أو أن تعيد القضية الى المستأنف عليه لاعادة التقدير وفقاً للتعليمات التي تستصوبها .

( ٦ ) ان تبعة اقامة الدليل على ان التقدير المشتكى منه هو تقدير باهظ تقع على المستأنف ويشترط في ذلك انه لا يجوز اثبات أية وقائع لم يدع بها امام الشخص الذي صدر عنه قرار او امر التقدير المستأنف .

( ٧ ) اذا استأنف اي أمر او تقدير صدر بمقتضى المادة ( ٥٤ ) من هذا القانون وكان المكلف نفسه قد قدم استئنافاً ضد قرار مأمور التقدير الصادر بمقتضى الفقرة ( ٥ ) من المادة ( ٥٦ ) منه وكان الاستئنافان يتعلقان بسنة تقدير واحدة يترتب على المحكمة :-

أ - تكليف المستأنف بأن يدفع الفرق بين الرسم المترتب على هذا الاستئناف والرسم المترتب او الذي دفع عن الاستئناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير .

ب - النظر في الاستئناف المقدم بموجب هذه الفقرة واصدار القرار المقتضى بشأنه بعد اسقاط الاستئناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير .

#### التمييز

( ٨ ) باستثناء ما نص عليه في البندين ( ب ) و ( ج ) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢ يكون كل حكم أو أمر تصدره المحكمة في هذا الصدد نهائياً وغير قابل للتمييز الا اذا تجاوز مبلغ ضريبة الدخل المقدرة من قبل مأمور التقدير او الوزير او الموظف المفوض من قبله مائة دينار قبل تنزيل التقاض المنصوص عنه في المواد ( ٣٠ ) و ( ٣١ ) و ( ٣٢ ) و ( ٣٣ ) .

( ٩ ) يتولى مأمور التقدير تبلغ المكلف اشعاراً بمقدار الضريبة المستحقة عليه وفقاً لقرار المحكمة .

#### الاعطاء الخ . . التي تقع في التقديرات والاشعارات

المادة ٥٨ - ( ١ ) لا يجوز ابطال اية مذكرة تقدير أو أي إجراء آخر يستدل منه على أنه متخذ بمقتضى احكام هذا القانون ولا يجوز اعتباره باطلاً او «قابلاً» للإبطال بمجرد وجود نقص شكلي فيه كما لا يجوز ان يؤثر مفعول وجود خطأ أو نقص أو سهو فيه اذا كانت تلك المذكرة او ذلك الاجراء بغيره ومفعوله متفقاً ومطابقاً لمقصد ومعنى هذا القانون او أي تعديل يطرأ عليه .

( ٢ ) لا يكون التقدير موضعاً للطعن ولا يتأثر :-

أ - من جراء وقوع خطأ فيه يتعلق باسم وكنية الشخص المكلف او بوصف أي دخل او بمقدار الضريبة المفروضة .

ب - من جراء وجود تباين بين التقدير واشعار التقدير . ويشترط في ذلك أن يبلغ اشعار التقدير الى الشخص الذي يراد فرض الضريبة عليه وفقاً للطريقة المنصوص عنها في المادة ( ٥٢ ) من هذا القانون .

#### الفصل الرابع عشر

##### التحصيل

##### ميعاد دفع الضريبة

المادة ٥٩ - يجب على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبلغ اشعار التقدير بمقتضى المادة ( ٥٦ ) من هذا القانون ويجوز لمأمور التقدير أن يسمح بدفع الضريبة على أقساط حسبما يراه مناسباً .

##### دفع مبلغ على حساب الضريبة المستحقة

المادة ٦٠ - ( ١ ) اذا لم يتبلغ أي مكلف اشعار التقدير المنصوص عنه في المادة ( ٥٦ ) من هذا القانون قبل اليوم الاول من شهر حزيران في أية سنة من سني التقدير او اذا تبلغ الاشعار المذكور قبل ذلك التاريخ وقدم اصترأضاً بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من تلك المادة او استئنافاً او تمييزاً بمقتضى المادة ( ٥٧ ) منه سواء أكان ذلك قبل التاريخ المذكور او بعده يترتب على ذلك الشخص ان يدفع على حساب الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة مبلغاً يعادل ٥٠ ٪ من مقدار الضريبة المقدرة نهائياً او من مقدار الضريبة المستحقة اذا لم يكن هناك ضريبة مقدرة نهائياً وفقاً للطريقة المقررة وفي الموايد والنسب المقررة لهذه الغاية وتسري على تحصيل هذا المبلغ احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل الضريبة .

##### الضريبة المقدرة نهائياً

( ٢ ) لغايات هذه المادة تعني عبارة « الضريبة المقدرة نهائياً » بالنسبة لأي شخص الضريبة المستحقة عليه عن آخر سنة من سني التقدير التي تكون الضريبة قدعنها

اصبحت مستحقة الدفع بمقتضى المادة (٥٩) من هذا القانون بعد انقضاء مدة الاعتراض المنصوص عنها بالفقرة (٢) من المادة (٥٦) منه ومدة الاستئناف القانونية وفقاً لنظام اصول استئناف وتميز قضايا ضريبة الدخل الصادرة بمقتضاه .  
وتشمل عبارة «سني التقدير» لغايات هذه المادة سني التقدير السابقة لسنة التقدير ٦٦/٦٥.

#### عدم سريان احكام هذه المادة على بعض انواع الدخل

(٣) لا تسري احكام هذه المادة على المكلفين الذين يشتمل دخلهم الخاضع للضريبة على نسبة يبلغ مجموعها ٧٠٪ او اكثر من الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى احكام البنود (ب) أو (د) أو (هـ) من الفقرة (١) من المادة الخامسة من هذا القانون .

#### تقاص المبالغ المدفوعة بموجب هذه المادة من الضريبة المستحقة

(٤) ان كل مبلغ يدفعه اي شخص بمقتضى احكام هذه المادة يجري تقاضاه ايفاء بغايات الحماية من الضريبة المفروضة على دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة عن سنة التقدير التي جرى دفع المبلغ على حساب الضريبة المستحقة عنها او على دخله الخاضع للضريبة في سنة التقدير السابقة او التالية لتلك السنة وفقاً لما يختاره مأمور التقدير لدى اجراء التقدير او قبل ذلك .

#### عقوبة التخلف عن دفع الضريبة في المواعيد المحددة (الغرامة)

المادة ٦١ - (١) اذا لم تدفع أية ضريبة في الاوقات المحددة للدفع بمقتضى احكام هذا القانون يضاف الى مقدار الضريبة مبلغ يعادل :

- ١٠٪ اذا كانت مدة التخلف (٦) أشهر أو أقل
- ١٥٪ اذا كانت مدة التخلف اكثر من (٦) اشهر واقل من (١٢) شهراً .
- ٢٠٪ اذا كانت مدة التخلف اكثر من (١٢) شهراً وأقل من (٢٤) شهراً .
- ٢٥٪ اذا زادت مدة التخلف عن (٢٤) شهراً .

وتطبق على تحصيل هذا المبلغ وجبايته احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل وجباية الضرائب على انه يجوز لمأمور التقدير بناء على سبب مقبول يثبت له تخفيض او الغاء الغرامة اذا قلت قيمتها عن (٥٠) ديناراً كما يجوز للمدير بناء على تنسب مأمور التقدير تخفيض او الغاء الغرامة في الحالات التي تزيد فيها على الخمسين ديناراً اذا اقتنع بأن التأخر كان لسبب مقبول ويشترط في ذلك ان لا تستوفي اية غرامة اذا قلت قيمتها في اية حالة من الحالات عن دينار واحد .

(٢) لا تعتبر الغرامة المفروضة بمقتضى احكام هذه المادة قسماً من الضريبة المدفوعة من اجل المطالبة بالاخصاء او التقاص بمقتضى اي حكم من احكام هذا القانون .

(٣) تسري احكام هذه المادة على جميع الحالات التي يسمح فيها بدفع الضريبة على اقساط بعد الاوقات المحددة للدفع بموجب المادة (٥٩) او المادة (٦٠) من هذا القانون .

#### الاصول حين يكون الاعتراض او الاستئناف او التمييز معلقاً .

المادة ٦٢ - في الاحوال التي يقع فيها الاعتراض او الاستئناف او التمييز يؤجل تحصيل رصيد الضريبة الذي يزيد عن المبلغ المنصوص عنه في الفقرة (١) من المادة (٦٠) من هذا القانون الى ان يفصل في ذلك الاعتراض او الاستئناف او التمييز وعلى مأمور التقدير في اى حالة من هذه الحالات ان ينفذ دفع الجزء غير المختلف عليه من الضريبة اذا زاد عن المبلغ المنصوص عنه في المادة ٦٠ «١» المذكورة .

#### تحصيل الضريبة بعد القرار في الاعتراض والاستئناف والتمييز

المادة ٦٣ - اذا كان قد ارجىء استيفاء رصيد الضريبة وشما تظهر نتيجة الاعتراض او الاستئناف او التمييز فان مقدار الضريبة غير المدفوع المعين على اساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض او الاستئناف او التمييز حسباً تكون الحالة يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكلف اشعاراً بالضريبة المستحقة عليه واذا لم تدفع الضريبة خلال هذه المسدة تطبق عليه احكام المادة (٦١) والمادة (٦٤) .

#### تنفيذ الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به

المادة ٦٤ - (١) اذا لم تدفع أية ضريبة خلال المدة المعينة في أية مادة من هذا القانون على مأمور التقدير أن يبلغ مذكرة تكليف الى الشخص الذي استحققت عليه الضريبة فاذا لم يتم الدفع خلال المدة المعينة في تلك المذكرة يجوز لمأمور التقدير ان يشرع في تنفيذ الدفع وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس مأمور التقدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

#### اقامة الدعوى من قبل مأمور التقدير لتحصيل الضريبة

(٢) يجوز تحصيل الضريبة بدعوى يقيمها مأمور التقدير بصفته الرسمية امام محكمة ذات اختصاص مع كامل مصاريف الدعوى من الشخص المستحق عليه كدائن مستحق للحكومة المملوكة كما يجوز تحصيلها بالطريقة المنصوص عنها في الفقرة (١) من هذه المادة .

#### دفع الضريبة من قبل الاشخاص الذين هم على وشك مغادرة المملكة

المادة ٦٥ - (١) اذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يجعله على الاعتقاد بان شخصاً قد تدرت الضريبة عليه يختمل ان يغادر المملكة قبل ان تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع دون ان يدفع الضريبة يجوز ان يرسل الى ذلك الشخص اشعاراً كتابياً يكلفه فيه بدفع الضريبة



خلال مدة تحدد في الاشعار وحينئذ تصبح الضريبة مستحقة الدفع عند انتهاء اجل المدة المحددة على هذه الصورة ، واذا لم تدفع او يؤمن دفعها بضمانة يفتح بها مأمور التقدير يشرع مأمور التقدير فوراً فينفذ الدفع وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس مأمور التقدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

( ٢ ) اذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بأن الضريبة المستحقة على أي دخل خاضع للضريبة قد يتعذر تحصيلها في النهاية يجوز له أن يقوم بما يلي في أي وقت من الاوقات وفقاً لما تقتضيه الحالة : -

أ - ان يكلف فوراً أي شخص بأشعار كتابي يرسله اليه ان يقدم كشفاً بذلك الدخل مع بيان تفاصيله خلال مدة يعينها في الاشعار .

ب - ان يقدر دخل ذلك الشخص بالمبلغ المذكور في الكشف واذا لم يقدم الكشف او اذا كان مأمور التقدير غير مقتنع به فالمبلغ الذي يعتبره معقولاً ويشترط في ذلك انه اذا اجري تقدير كهلنا قبل بدء سنة التقدير تكون الضريبة مستحقة الدفع على اساس الفئة او الفئات المعمول بها في تاريخ التقدير اذا لم تكن قد عينت فئة الضريبة عن سنة التقدير المذكورة حتى ذلك التاريخ .

ج - ان يكلف بأشعار كتابي الشخص المقدرة عليه الضريبة بأن يقدم في الحال ضمانة على دفع الضريبة يرضى بها مأمور التقدير .

( ٣ ) يبلغ اشعار التقدير بمقتضى احكام الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة الى الشخص الذي قدرت الضريبة عليه وتكون كل ضريبة مقدرة على هذه الصورة مستحقة الدفع لدى اعطاء تكليف كتابي بدفعها بتوقيع مأمور التقدير واذا لم تدفع او يؤمن دفعها بضمانة يفتح بها مأمور التقدير يباشر بتحصيلها فوراً وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس مأمور التقدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

( ٤ ) يجوز لمأمور التقدير في الحالات المنصوص عنها في الفقرة ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) من هذه المادة أن يطلب الى السلطات المختصة عدم السماح للمكلف بمقدرة الملكية الا ان تسوى قضيته .

( ٥ ) كل من دفع الضريبة بمقتضى تكليف اصدره اليه مأمور التقدير او قدم ضمانة كافية على دفعها يكون له حتى الاعتراض والاستئناف والتميز وفقاً لاحكام هذا القانون ويسوى المبلغ الذي دفعه طبقاً للنتيجة ذلك الاعتراض أو الاستئناف أو التميز .

### الفصل الخامس عشر

#### الرديات

#### رد المقدار الزائد من الضريبة المدفوعة

المادة ٦٦ - ( ١ ) اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تثبته ان شخصاً من الاشخاص قد دفع عن اية سنة من سني التقدير بطريق الخصم او بخلاف مقداره من الضريبة يزيد عن المقدار الصحيح المستحق عليه فان من حق ذلك الشخص ان يسترد المبلغ الذي دفعه ويصدر مأمور التقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده ومن ثم يوعز الى وزارة المالية لدى تسلمها هذه الشهادة برد المبلغ المذكور فيها .

#### عدم جواز رد الضريبة في بعض الحالات

( ٢ ) فيما عدا المبالغ الجائز ردها نتيجة للفصل في أي اعتراض او بموجب امر صادر بمقتضى المادة ( ٥٤ ) من هذا القانون او استئناف او تميز لا يرد أي مبلغ بموجب هذه المادة عن اية سنة تقدير الى أي شخص تخلف عن تقديم كشف بشأنها او اعمل تقديمه او قدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد على المبلغ المبين في الكشف بشرط ان يكون ذلك الشخص قد تبلغ اشعاراً بالضريبة المقدرة عليه عن تلك السنة الا اذا اقيم الدليل على وجه يفتح به المدير او مأمور التقدير ، أن أعمال ذلك الشخص او تخلفه عن تقديم كشف صحيح لم يكن مبعث احتيال او فعلاً او اغشالا مقصوداً .

#### الاستئناف بشأن المبلغ الواجب رده .

( ٣ ) كل من لحقه اجحاف من جراء قرار اصدره مأمور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى احكام هذه المادة يكون له الحق في استئناف ذلك القرار كما لو كان لحقه اجحاف من جراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

### الفصل السادس عشر

#### الجرم والعقوبات

#### عقوبة تقديم كشوف ومعلومات غير صحيحة

المادة ٦٧ - ( ١ ) كل من أتى قضاء فعلاً من الاعمال التالية : -

أ - قدم كشفاً غير صحيح وذلك بأن أخفى فيه أو أنقص أو حذف منه أي دخل أو أي جزء من الدخل الذي يترتب عليه تقديم كشف به بمقتضى هذا القانون .

ب - ادرج اي بيان كاذب او نفذة صورية او غير صحيحة في كشف او بيان قدم بمقتضى هذا القانون ، او ابقاء بالغايات المقصودة منه في تقدير اي دخل خاضع للضريبة او للتوصل الى المتدارك الصحيح للضريبة المستحقة عليه او لتقرير اي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به القانون .

#### عقوبة الاحتيال والتزوير

ج - اعد او حفظ او سمح باعداد اية دفاتر او حسابات او قيود صورية او مزورة ، او زور او سمح بتزوير اية دفاتر او حسابات او قيود او اخفاها او اتلفها كائناً او جزئياً بقصد اخفاء او تهريب أي دخل خاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون او اي جزء من ذلك السجل ، أو التملص من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً او للحصول بدون حق على أي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به هذا القانون .

د - لجأ الى أية حيلة أو خدعة مهملة كان نوعها او اجاز استعمالها للتهرب من دفع الضريبة او لتخفيض مقدارها بأية صورة من الصور بما في ذلك الحصول بدون حق على أي اعفاء او تنزيل او تقاص يسمح به القانون .

هـ - اعطى معلومات او بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأية واقعة او امر او مسألة تتعلق في مسؤوليته او في مسؤولية أي شخص آخر أو أية شركة عادية في دفع الضريبة الدخلى أو التأثير في مقدارها .

و - اعطى اي جواب كاذب شفوي او كتابي على اي سؤال او طلب وجهه اليه للحصول على معلومات او بيانات يتطلبها هذا القانون وذلك بغية التملص من دفع الضريبة كسلبها او اي جليوس منها أو لتخفيض مقدارها بأية صورة من الصور .

يعاقب لدى ادانته عن كل جرم من هذه الجرائم بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسم وعشرين ديناراً بالإضافة الى تضمينه ضمني الفرق بين الضريبة الصحيحة المستحقة عليه كما يقدرها مأمور التقدير ومبلغ الضريبة الذي ينتج عنه الجرم .

(٢) يعاقب بالصورة نفسها كل من جرم او ساعد على ارتكاب اي فعل من الأفعال الواردة في الفقرة السابقة او تدخل او اشترك في ارتكابه بأية صورة من الصور .

٢٠٨ - يتناولون العقاب بخلاف ارتكابهم الأفعال الواردة في هذه المادة .

عقوبة التخلف عن تقديم الكشف وعن الحضور او العمل بمقتضى اشعار او طلب صادر بمقتضى القانون

المادة ٦٨ - (١) كل من تخلف عن تقديم الكشف المنصوص عنه في المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن عشرة دنانير عن كل شهر يقع فيه التخلف او اي جزء منه .

(٢) كل من :

أ - تخلف عن العمل بمقتضيات اي اشعار او طلب صدر اليه بموجب هذا القانون او

ب - تخلف عن الحضور اجابة لاشعار صدر اليه تحقيقاً لاي غرض من الأغراض المقصودة بهذا القانون ، او

ج - امتنع بعد حضوره عن الرد على اي سؤال وجه اليه بصورة مشروعة ايفاء بالغايات المقصودة من هذا القانون .

يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

العقوبة في الحالات التي لم ينص عنها بوجه خاص

المادة ٦٩ - كل من ارتكب جرماً « خلافاً » لاحكام هذا القانون او يخالف او تخلف عن مراعاة اي حكم احكام اي نظام صادر بمقتضاه ولم يكن قد نص على عقوبة خاصة به يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً او بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

عدم جواز الاخذ بالاسباب المخففة

المادة ٧٠ - لا يجوز المحكمة أن تأخذ بالاحكام الخاصة بالاسباب المخففة في قانون العقوبات او في قانون آخر لتزويل الغرامة التي يمكن فرضها بمقتضى احكام هذا القانون عن حدها الادنى المنصوص عنه في أية مادة من مواد .

صلاحية المدير في اجراء مصالحة عن بعض الأفعال

المادة ٧١ - يجوز لمدير ضريبة الدخل ان يجري مصالحة عن ارتكاب خلافات لاحكام المواد (٦٧) و (٦٨) من هذا القانون ، ويجوز ان يقرر الحكم أن يوقف أية اجراءات متخذة بمقتضاها او ان يجري أية مصالحة بشأنها .

وجوب دفع الضريبة بالرغم من الاجراءات المتخذة للعقوبة  
(٣) لا يجوز للمدير ان يقرر ان يوقف أية اجراءات متخذة بمقتضاها او ان يجري أية مصالحة بشأنها .  
٧٢ - ان تخلف الاجراءات المتخذة بالعقوبة او الغرامة او عقوبة الحبس بمقتضى هذا القانون لا يعفي اي شخص من مسؤولية دفع ضريبة الدخل المكاتب بدليها او التي تصبح مكلفاً بدليها .